خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم استجابة للأزمة السورية

٢٠٢٠/٢٠١٩

مصر

3RP

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

استجابةً للأزمة السورية

3RP
الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات
استجابة للأزمة السورية

مصر

صورة الغلاف:
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / بيدرو كوستا جومز

التصميم:
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /جوليا كليمينت

للمزيد من المعلومات:
هند الطويل/ eltaweel@unhcr.org

www.3rpsyriacrisis.org

الصورة:
مفوضية اللاجئين / سكوت نيلسن

المحتوى

المقدمة والسياق | ٤

الاحتياجات وجوانب الضعف وتحديد الأهداف | ٦

التوجه الاستراتيجى وخطط الاستجابة | ٧

استراتيجية الحلول الدائمة | ٨

الشراكات والتنسيق | ٩

إطار المساءلة | ١٠

استجابة قطاع الحماية | ١٤

استجابة قطاع الأمن الغذائي | ٢٦

استجابة قطاع التعليم | ٣٤

استجابة قطاع الصحة | ٤٦

استجابة قطاع الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش | ٥٨

الاختصارات | ٦٧

المقدمة والسياق

مصر بلد مقصد للاجئين و ملتمسي اللجوء، فقد سجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، حتى ديسمبر ٢٠١٨، وجود ٢٤٤,٩١٠ من اللاجئين و ملتمسي اللجوء[١]، وتواصل مصر استضافة مجموعة متنوعة من هاتين الفئتين، تضم ٥٨ جنسية مختلفة، ويظل اللاجئون السوريون هم الشريحة الأكبر بين جميع الجنسيات، وعلى الرغم من عدم وجود حدود برية مشتركة بين مصر وسوريا، فقد بلغ عدد السوريين فيها ١٣٢,٨٧١ (٥٤٪ من إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء)، من بينهم ٥٥,٣٢٨ طفلاً (٤٢٪ من إجمالي عدد اللاجئين السوريين)، وفي الفترة من يناير حتى ديسمبر عام ٢٠١٨، سجلت المفوضية دخول ٨,٨٦٦ مواطناً سورياً.

وتظل بيئة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في مصر مواتية، و على الرغم من الإبقاء على شروط تأشيرة الدخول التي فرضتها مصر على السوريين في يوليو ٢٠١٣ ، لا يزال عدد كبير منهم يدخل مصر بعدة طرق، بما في ذلك، على أساس لم شمل الأسرة، وتسمح الحكومة المصرية للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية بتسوية وضع إقامتهم، وتمنحهم تصاريح للإقامة فترة صلاحيتها ستة أشهر قابلة للتجديد، وعلى الرغم من ذلك، واجهت الفئتان تحدياً كبيراً؛ وهو طول عملية الحصول على هذه التصاريح (التي لا تتعدى فترة صلاحيتها ستة أشهر) وتجديدها، وفي فبراير عام ٢٠١٧، وافقت الحكومة المصرية على اقتراح قدمته المفوضية بإضفاء اللامركزية على هذه العملية؛ بحيث يمكن إصدار التصاريح خارج القاهرة، وفي أكتوبر ٢٠١٧، قررت الحكومة المصرية مد فترة تصاريح الإقامة لسنة واحدة، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي من القرارين حتى الآن في انتظار قيام وزارة الداخلية برقمنة الإجراءات، وقد استحدثت الوزارة مؤخراً إجراءات جديدة تهدف إلى تحسين عملية منح هذه التصاريح وتجديدها، وتتواصل دعوة الحكومة المصرية لتمكين جميع اللاجئين من الحصول على تصريح إقامة صالح لمدة سنة استناداً لوثائق اللجوء التي يحملونها والصادرة عن المفوضية، وعلى الرغم من أن سياسات الحكومة المصرية لا تسمح بأي إعادة قسرية إلى سوريا، فإن المفوضية تواصل حوارها معها بشأن السوريين الذين دخلوا البلاد بصورة غير نظامية وتأمل في تسوية وضع إقامتهم.

ويعيش اللاجئون السوريون في مصر في المناطق الحضرية جنبًا إلى جنب مع المجتمع المصري في جميع أنحاء البلاد، ويتركزون بشكل أساسي في القاهرة الكبرى ومحافظتي الإسكندرية ودمياط، وبموجب القرار الرئاسي الصادر في عام ٢٠١٢ أصبح للاجئين السوريين الحق في الالتحاق بالمدارس الحكومية والحصول على الخدمات الصحية على قدم المساواة مع المواطنين المصريين، علاوة على ذلك، يستفيد السوريون أيضاً من كافة أشكال الدعم التي توفرها الدولة لمواطنيها في قطاعي المواصلات والغذاء، ويمثل حصولهم على هذه الامتيازات – سواء الحصول على الخدمات العامة أو تمتعهم بالدعم الذي توفره الحكومة – عبأً إضافياً على الاقتصاد المصري، والذي كان ولا يزال يواجه تحديات على مدى السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠١٥ كان ثلث المصريين تقريباً يعيش دون عتبة الفقر، وتشير التقديرات إلى أن ثلث آخر منهم في وضع ضعيف، وعلى الرغم من أن معدل البطالة قد بدأ في الانخفاض[٢]، فإن معدل التوظيف بلغ ٤٠,٥٪ في عام ٢٠١٦ (١٧,٦٪ من النساء)، حيث تعمل شريحة عريضة من هذه في العمل غير الرسمي[٣]. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت مصر «رؤية ٢٠٣٠» التي تتبع الأهداف الإنمائية المستدامة كإطار عام لتحسين حياة السكان المتزايدين وتحقيق رفاهيتهم (٩٦,٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٨ [٤])، ولذلك شرعت الحكومة في برنامج طموح للإصلاح واتخذت تدابير حاسمة لإعادة الاستقرار للاقتصاد الكلي، كان لها أثراً إيجابياً على الاقتصاد، إذ تزداد الثقة في السوق. واستمر التضخم في الانحسار في النصف الأول من عام ٢٠١٨، وعلى الرغم من ذلك، فإن الجولة الأخيرة من زيادة أسعار الطاقة في شهر يونيو أدت إلى زيادة في التضخم وصلت إلى ١٤٪ في المتوسط، وقد أثر استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية تأثيرا سلبياً على الأسر المعيشية، ولا سيما أسر الفئات الضعيفة.

وتؤثر التغيرات الاقتصادية الهيكلية في مصر تأثيراً بالغاً على كافة جوانب حياة اللاجئين وطالبي اللجوء، فقد أدت الظروف الاقتصادية الاجتماعية الصعبة وارتفاع تكاليف المعيشة إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية[٥]، وإلى تفاقم مستويات الضعف، مما أدى إلى عجز اللاجئين و ملتمسي اللجوء عن الحصول على الاحتياجات الأساسية لأسرهم، ومن ثم، زاد اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.

وفي هذا السياق، تمثل أنشطة تعزيز القدرة على الصمود أهمية بالغة في دعم جهود الحكومة المصرية في مجال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للاجئين السوريين، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على استيعاب وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة.

وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة تضطلع بدور بارز في دعم حماية اللاجئين السوريين وتلبية احتياجاتهم الصحية والتعليمية، فإن هذه المؤسسات في حاجة إلى مزيد من الدعم لتقديم خدمات أشمل وأفضل للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، علاوة على ذلك، لابد من زيادة الدعم في مجال تعزيز سبل كسب العيش والاكتفاء الذاتي فيما بين اللاجئين والمجتمعات المصرية، التي من المحتمل أن تواجه مزيداً من الضغوط في فترة العامين المقبلين.

وتستضيف مصر، إلى جانب اللاجئين السوريين، ١٠٥٨٨٥ من طالبي اللجوء واللاجئين من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء والعراق واليمن[٦]، ويمثل هؤلاء السكان حالياً ٤٥٪ من إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية (٢٣٧٣٨٩) في مصر، بما في ذلك، ٣٨٩٨٠ مواطن سوداني (١٦٪)، و١٥٤٤٤ مواطن أثيوبي (٦٪)، و١٤٧٧٠ مواطن أريتري (٦٪)، و١٣٦١٦ مواطن جنوب سوداني (٦٪)، و٢٣٠٧٥ من جنسيات أخرى (الصومال والعراق واليمن).

وتلتزم الحكومة المصرية والهيئات التابعة لها بضمان الإنصاف في الحصول على الحماية والخدمات والمساعدات الإنسانية للأفارقة والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية، وقد قام ثمانية من الشركاء في المناشدة، بالتعاون مع الحكومة المصرية، بإطلاق «خطة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء والعراق واليمن»، وذلك كجزء من الدعوة لنهج اللاجئ الواحد في مصر، وتهدف هذه الخطة إلى مواصلة تلبية احتياجات ما يربو عن ١٠٥ ألف من اللاجئين وطالبي اللجوء، تحديداً من بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وكذلك من العراق واليمن و٥٠ بلد آخر، بمتطلبات تمويلية تبلغ ٤١,٨ مليون دولار أمريكي.

---

١ التقرير الإحصائي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – يناير ٢٠١٩

٢ انخفض معدل البطالة في مصر من ١١,٣٪ في الربع الأول من ٢٠١٧ إلى ١٠,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وفقاً للإحصائيات الواردة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣ البنك الدولي "التوقعات الاقتصادية في مصر - أكتوبر ٢٠١٨" http://bit.ly/2TDFFFu

٤ https://bit.ly/2uy3pLZ

٥ البنك الدولي "التوقعات الاقتصادية في مصر - أكتوبر ٢٠١٨"

٦ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

جدول السكان – الأرقام المدرجة فى الخطة*

أ- الفئة السكانية		٢٠١٩		٢٠٢٠	
		السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون
اللاجئون السوريون	رجال	٤٣,٦٠٠	٤٣,٦٠٠	٤٣,٩٠٠	٤٣,٩٠٠
	نساء	٤٠,٣٠٠	٤٠,٣٠٠	٤٠,٦٠٠	٤٠,٦٠٠
	فتيان	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣١,٢٠٠	٣١,٢٠٠
	فتيات	٢٩,١٠٠	٢٩,١٠٠	٢٩,٣٠٠	٢٩,٣٠٠
الإجمالى الفرعى		١٤٤,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
أفراد المجتمع المحلي المتأثرة	رجال	٦٠٩,١١٠	٩٩,٣٠٠	٦٠٩,١١٠	٩٩,٣٠٠
	نساء	٦٠٤,٠١٥	٩٩,٥٠٠	٦٠٤,٠١٥	٩٩,٥٠٠
	فتيان	٧٥٠,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٧٢١,٣٨٠	٦٣,٠٠٠
	فتيات	٦٩١,٣٥٠	٦٩,٦٠٠	٦٦٤,٩٥٠	٦٩,٦٠٠
الإجمالى الفرعى		٢,٦٥٤,٤٧٥	٣٣١,٤٠٠	٢,٥٩٩,٤٥٥	٣٣١,٤٠٠
الإجمالى الكلى		٢,٧٩٨,٤٧٥	٤٧٥,٤٠٠	٢,٧٤٤,٤٥٥	٤٧٦,٤٠٠

ملاحظـة: * تمثل أعداد السكان الواردة فى هذه الوثيقة الأعداد المتوقعة للأشخاص الذين تعنـي بهم المفوضيـة والمجتمعات المضيفـة المتأثرة فـى الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، و أفراد المجتمع المحلـي المتأثرة هم الأكثر ضعفاً بالمجتمعـات المضيفـة.

الاحتياجات وجوانب الضعف وتحديد الأهداف

تظل مستويات الضعف بين اللاجئين السوريين فى مصر مرتفعة، وعلى الرغم من أنهم يعانون من نفس التحديات التى تعانى منها الأسر المعيشية الحضرية الفقيرة فى المجتمعات المضيفة، فإنهم يواجهون تحديات أكثر بسبب وضعهم القانونى، بما فى ذلك، الحصول على الإقامة فى الوقت المناسب، بسبب الإجراءات الإدارية المطولة والتى تتسم بالمركزية، وفرص كسب العيش المحدودة، وتحول العقبات الإدارية الجسيمة دون الحصول على تصاريح العمل، مما يؤدى بأسر اللاجئين وطالبى اللجوء إلى الاستعانة بفرص العمل غير الرسمية، والتى قد تكون فى بعض الأحيان غير مأمونة وقائمة على الاستغلال بل ومحفوفة بالمخاطر، كما تتضمن القوى العاملة أيضاً الأطفال، الذين يتسربون من المدارس من أجل مساعدة أسرهم فى توفير دخل مناسب، وتشير الغالبية العظمى من اللاجئين وطالبى اللجوء إلى أن القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية أحد أكبر التحديات التى يواجهونها فى مصر.

وتبين البيانات المستمدة من «تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين فى مصر»، الذى أجرى فى عام ٢٠١٧، أن ٨٥٪ من اللاجئين السوريين المسجلين غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية، علاوة على ذلك، ٦٤٪ من الأسر تضطر إلى اللجوء إلى آليات سلبية للتأقلم كوسيلة لتوليد الدخل، وذلك من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، وتمثل هذه النسبة زيادة قدرها ٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٦، وقد أشارت نسبة ٧٩٪ من هذه الأسر، التى لجأت للآليات السلبية، إلى أنها تحتاج للاقتراض من أجل البقاء، وتزيد هذه النسبة بنسبة ١١٪ عن مثيلتها فى عام ٢٠١٦.

وقد أعقب قرار الحكومة المصرية بتحرير الجنيه المصرى فى نوفمبر ٢٠١٦، زيادة هائلة فى تكاليف العيش، بما فى ذلك، السلع الغذائية والخدمات، مما زاد من صعوبة حصول الفئات السكانية الضعيفة على احتياجاتها الأساسية، كما أدت زيادة أسعار البنزين والكهرباء فى عام ٢٠١٨ إلى تسارع وتيرة التضخم، مما زاد الوضع سوءاً.

ومن أجل دعم اللاجئين وطالبى اللجوء الأكثر ضعفا والتخفيف من الاستعانة بآليات سلبية للتأقلم، تم فى النصف الأول من عام ٢٠١٨، تزويد عدد ١٠٧٣٧ أسرة سورية (٤٤٥١٣ شخص، وهو ما يعادل ٣٤٪ من إجمالى عدد اللاجئين السوريين) بمنح نقدية شهرية غير مشروطة، استناداً لمجموعة من معايير الحماية والمعايير الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ووفقاً لبيانات «الرصد بعد التوزيع» تم استخدام هذه الحوالات النقدية لتوفير الاحتياجات المختلفة للاجئين، بما فى ذلك، الغذاء والمأوى والمرافق (المياه والكهرباء والغاز)، وترى المفوضية ضرورة مواءمة البرنامج مع البرنامج الوطنى للحماية الاجتماعية، التى تضطلع بتنفيذه الحكومة المصرية، لضمان استدامة المساعدات، وتستهدف المساعدات الغذائية فى المتوسط ما يقرب من ٧٧٥٠٠ شخص من اللاجئين السوريين الضعفاء (٥٩٪ من إجمالى عدد اللاجئين السوريين)، ومنذ شهر مايو ٢٠١٨، يحصل عدد كبير من الأمهات الحوامل والمرضعات من السوريات والمصريات (١٠ آلاف أم) على مساعدات غذائية من أجل تحسين مدخولهن الغذائى.

وتواجه فئات معينة من اللاجئين مخاطر إضافية، وتتمثل هذه الفئات فى النساء والفتيات والفتيان والمراهقين والشباب وكبار السن والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأشخاص ذوى الإعاقة، كما يجد الأفراد الضعفاء فى المجتمعات المضيفة صعوبة بالغة فى التأقلم مع المزيد من المنافسة بسبب الموارد المحدودة.

وتقتضى الطبيعة الطويلة الأمد للأزمة السورية المزيد من الاستثمار فى تعزيز القدرة على الصمود، وتواصل كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مشاركة المؤسسات المحلية وتعزيز قدراتها على فهم احتياجات السكان المحليين وتحدياتهم، لتحقيق أقصى استفادة من تدخلات بناء القدرة على الصمود فى مختلف القطاعات، ويواصل الشركاء فى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود دعمهم للمؤسسات الوطنية لتحسين الحماية وتقديم الخدمات تحسيناً تدريجياً، بغية استكمال جهود الحكومة كلما لزم الأمر، ويحصل اللاجئون حالياً على الدعم من أجل الحصول على الخدمات الوطنية فى قطاعى التعليم والصحة، وعلى الرغم من ذلك، ستساعد أنشطة الاستثمار فى تعزيز القدرة على الصمود على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المثقلة بالأعباء، من أجل تقديم خدمات كافية وجيدة لعدد أكبر من اللاجئين وكذلك المواطنين المصريين.

إن جوانب ضعف المجتمع المضيف واحتياجاته لا تقل عن مثيلتها لدى اللاجئين، ولا سيما فى ظل احتمال أن يواجه الاقتصاد المصرى تحديات مستمرة فى الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تنعكس الجهود التى تبذلها الحكومة من أجل الإصلاح بصورة إيجابية على الاقتصاد على المدى المتوسط أو الطويل، ستظل الفئات السكانية الضعيفة تواجه تحديات خطيرة على المدى القصير، وستواصل «خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود- خطة مصر للاستجابة» الاستعانة بالبيانات الرسمية لمعدل الفقر الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إلى جانب خريطة الفقر؛ لاستهداف المجتمعات الأكثر ضعفاً بين المناطق التى تأوى أعداد كبيرة من اللاجئين، كما ستؤكد على العمل مع الأطراف الفاعلة المحلية والحكومة لمواصلة تعزيز القدرات من أجل فهم أفضل للاحتياجات والتحديات والفرص ذات الصلة باستضافة اللاجئين.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/سكوت نيلسون

أب لاجئ سوري يحمل ابنه الرضيع وهو ينتظر مقابلة تسجيل في ١١ ديسمبر ٢٠١٧ في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة الزمالك في القاهرة ، مصر.

التوجه الاستراتيجى وخطط الاستجابة

تهدف خطة الاستجابة القطرية الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود لمصر ٢٠١٩ – ٢٠٢٠ إلى مواصلة جهود الشركاء فى المناشدة فى تعزيز الحماية للاجئين السوريين ودعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأكثر ضعفا، وسيواصل الشركاء فى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود دعم مؤسسات الدولة لتحسين الحماية وتقديم الخدمات تحسيناً تدريجياً، واستكمال جهود الحكومة كلما لزم الأمر، وبالتوازى مع ذلك، سيتم دعم اللاجئين من بلدان المنشأ الأخرى من خلال أدوات الاستجابة الأخرى للحصول على الخدمات الوطنية فى قطاعى التعليم والصحة، وسيكفل هذا النهج عدم تركيز الاستجابة حصرياً على اللاجئين السوريين، بل تأخذ فى اعتبارها الآثار الأوسع نطاقاً على مصر باعتبارها بلد مضيف.

وفى مجال الحماية، تركز الخطة على تعزيز قدرة الأنظمة الوطنية والمحلية القائمة على تلبية احتياجات الحماية للاجئين والمجتمعات المتأثرة والاستجابة لها، مع التركيز على الأطفال والمراهقين والشباب، تمشياً مع مبادرة «لا لضياع أى جيل»، التى يدعو إليها الشركاء في المجال الإنسانى، وفى الوقت ذاته، سيواصل القطاع تقديم الخدمات الموازية لحماية احتياجات اللاجئين المعرضين لمخاطر متزايدة والاستجابة لها، وسيواصل الدعم المقدم فى إطار مكون القدرة على الصمود التأكيد على التعاون الوثيق مع الوزارات المعنية والهيئات الوطنية لبناء قدرات الإدارات ذات الصلة لتمكينها من تلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والمجتمعات المضيفة، وسيستمر إجراء إدارة الحالات وتقديم الخدمات متعددة القطاعات وإطلاق حملات لرفع الوعى بشأن المسائل المتعلقة بالحماية ولتحقيق الحصول الأمثل على كافة الخدمات، وذلك من خلال إشراك المتطوعين المجتمعيين من أجل نشر المعلومات وتنفيذ أنشطة الوقاية، علاوة على ذلك، ستظل المشورة القانونية والرصد المنسق وتقديم المساعدة للاجئين على رأس الأولويات.

ولتلبية احتياجات اللاجئين والفئات الأكثر ضعفاً فيما بين المجتمعات المضيفة المتأثرة، ستركز المساعدات المستهدفة على الغذاء والصحة والتعليم والاحتياجات الأساسية وتوفير سبل كسب العيش، إلى جانب التدخلات المجتمعية الرامية إلى تعزيز التواصل مع أنظمة تقديم الخدمات فى المحافظات الأكثر تأثراً ودعم هذه الأنظمة، ويسعى مكون القدرة على الصمود، فى جميع القطاعات، إلى تعزيز قدرات وموارد الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع والدولة ككل، للتأقلم مع الضغوط الحالية والتنبؤ بالصدمات والضغوط فى المستقبل والتخفيف من حدتها على نحو أفضل، من أجل حماية مكاسب التنمية التى تحققت بشق الأنفس، وستعمل البرامج التى تعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات المحلية على تعزيز التعايش المتناغم، وكذلك توسيع نطاق الحماية المجتمعية القائمة للاجئين.

ومع تزايد اندماج اللاجئين فى نظام التعليم الوطنى، سيقدم شركاء الخطة مزيد من الدعم لوزارة التربية والتعليم فى المحافظات والمناطق التى تستضيف اللاجئين لتحسين جودة التعليم، وسيواصل الشركاء أيضاً تلبية احتياجات الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس سواء من اللاجئين أو من المجتمعات المتأثرة، وذلك من خلال زيادة فرص تنمية المهارات الحياتية والتدريب المهنى، وتوفير المزيد من الأماكن الصديقة للطفل، وسيحصل المراهقون على مزيد من الدعم للالتحاق بالمدارس الثانوية والحصول على شهادة إتمام هذه المرحلة. ويظل التعليم ما بعد المرحلة الثانوية وإمكانية الالتحاق بالجامعة أمراً حاسماً.

وفى قطاع الصحة، سيعمل الشركاء فى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود على نحو وثيق مع وزارة الصحة والسكان من أجل تعزيز الأنظمة الصحية الوطنية القائمة لتيسير الحصول على هذا النوع من الخدمات وضمان جودتها سواء للسوريين أو المجتمعات المضيفة، وسيتم معالجة ثغرات محددة فى الصحة العقلية والأمراض غير السارية فى أطر الرعاية الصحية الأولية، من خلال بناء القدرات وفى إطار البرنامج الوطنى القائم، وسيتم التركيز بشكل خاص على مجموعة مختارة من مرافق ومستشفيات الرعاية الصحية الأولية فى المناطق التى تأوى عدداً كبيراً من اللاجئين.

واتساقا مع النهج الاستراتيجى المشترك بين القطاعات لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود، سيستكمل تقديم قسائم الأغذية والمساعدات النقدية باتباع نهج موجه نحو التنمية لبناء القدرة على الصمود لدى الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، وسيعالج هذا النهج المتعدد الأوجه الأسباب الجذرية لجوانب الضعف، ويزيد من الاكتفاء الذاتى، ويحسن الاستدامة التى تحد من الاعتماد على المساعدات، وسيشارك شركاء الخطة فى بناء القدرة على الصمود من خلال نُهُج قائمة على أساس المناطق، تستهدف الأحياء الأكثر تأثراً، وسيتم التركيز بصفة مستمرة على تطوير المهارات وتنظيم المشروعات وتحسين إمكانية الحصول على عمل بأجر، وسيتم تقديم الدعم لتعزيز البرامج المعنية بتوفير سبل كسب العيش للشباب، والوثيقة الصلة بقطاعى الحماية والتعليم.

ويجرى التخطيط للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ على أساس افتراض أن جمهورية مصر العربية ستواصل استضافة اللاجئين السوريين ودعم حمايتهم، وستيسر تنفيذ الأنشطة من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

استراتيجية الحلول الدائمة

يدعم شركاء خطة جهود الحكومة المتواصلة للحفاظ على إمكانية الحصول على حيز اللجوء والحماية، وعلى وجه الخصوص، سيواصلون تقديم الدعم لسياسات اللجوء، التى توفر لجميع الأشخاص الذين يطلبون اللجوء فى مصر استجابات شاملة تعاونية موجهة نحو الحلول، ولتعزيز إدارة السلطات للهجرة واللجوء، بما يكفل تحديد خصائص هؤلاء الذين يحتاجون للحماية الدولية وحصولهم على اللجوء وعلى المساعدة الملائمة.

ويظل تحديد خصائص اللاجئين وعملية إعادة توطينهم من الأولويات، وعلى الرغم من أن إعادة التوطين قد انخفضت للنصف تقريباً فى عام ٢٠١٨، فإنها لا تزال أداة ضرورية للحماية من منطلق مشاركة المجتمعات المضيفة فى المسؤولية، وبينما يستمر تطور الحقائق القائمة على أرض الواقع فى بلد الأصل والمناقشات الدولية بشأن سوريا، قد ينخفض عدد الأشخاص الذين يسعون للحصول على اللجوء والحماية الدولية بمرور الوقت، وقد يزداد الاهتمام بالعودة الطوعية لسوريا تدريجياً فى الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ ، وسيتم تعزيز فهم النوايا والشواغل المتعلقة بالعودة إلى سوريا، وكذلك تحليل الاتجاهات وإدارة المعلومات فيما بين شركاء الخطة وغيرهم من الأطراف الفاعلة ذات الصلة، كجزء من الجهود المشتركة بين الوكالات.

تدرب مدربة للاجئين السوريين والفسيفساء العديد من الفتيات السوريات اللاجئات على القيام بفنون حرفية من الفسيفساء في مركز مجتمع العجمي في العجمي ، مصر.

الشراكات والتنسيق

تظل الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة الخارجية، الشريك الرئيسي فيما يخص سياسات وتنسيق خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود، ويوجد حالياً أربع منتديات للتنسيق للشركاء في الخطة في مصر، وهم: فريق الأمم المتحدة القطري، والفريق العامل المشترك بين الوكالات، والفريق العامل المشترك بين القطاعات، والأفرقة القطاعية العاملة.

والفريق العامل المشترك بين الوكالات هو أعلى مستويات التنسيق التي يستعان بها للاستجابة للاجئين في مصر، وعلى هذا المستوى، يناقش الشركاء المسائل المتعلقة بالسياسات والحماية والثغرات في البرامج، فيما يتعلق بمجتمعات اللاجئين من جميع الجنسيات، أما الفريق العامل المشترك بين القطاعات، فهو منتدى تنفيذي يضم مختلف الأفرقة القطاعية العاملة، أي المعنية بالحماية، والصحة العامة، والتعليم، والأمن الغذائي، والاحتياجات الأساسية، والتدخلات المستندة إلى المساعدات النقدية، وسبل كسب العيش، والتواصل مع المجتمعات، وهو مخول بتنسيق الموضوعات التنفيذية ذات الصلة وتحديدها وتقييمها؛ لضمان اتباع نهج تكويني موحد، ويرفع الفريق العامل المشترك بين القطاعات التقارير إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات، باعتباره مستوى أعلى للتنسيق فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالسياسات والتوجيه العام.

وكل فريق من الأفرقة القطاعية العاملة له مجموعة معينة من الشركاء خاصة به، بما في ذلك الوزارات والجهات المانحة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وقد تم إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة فرعية تحت مظلة الفريق العامل المعني بالحماية، لتغطية «حماية الطفل»، و»العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي»، و»الحلول الدائمة». والفريق العامل الفرعي المعني بالحلول الدائمة هو فريق عامل مشترك بين الوكالات، يركز على الحلول الدائمة للاجئين، وفي المقام الأول العودة/ الإعادة الطوعية للاجئين، وإعادة التوطين/ المسارات التكميلية للقبول القانوني في بلدان ثالثة، ومن أبرز إنجازات هذا الفريق العامل إجراء دراسات استقصائية دورية للنوايا (من خلال استطلاعات الرأي والمناقشات الجماعية المركزة)، لقياس وتحليل تصورات اللاجئين السوريين بشأن عودتهم، وتقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باعتبارها رئيسة الفريق العامل المشترك بين الوكالات، إحاطات للمنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن التطورات في قضايا اللاجئين، وتقدم تحديثات بشأن تنسيق خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود بصفة دورية، وييسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنسيق فيما يتعلق بمكون القدرة على الصمود

الصورة:
مفوضية اللاجئين/سكوت نيلسون

إطار المساءلة

يلتزم الشركاء فى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود بالتخطيط ووضع البرامج استناداً إلى الأدلة، وستشارك المجتمعات المتأثرة وتجمعات اللاجئين فى كافة مراحل تصميم البرامج وتقييمها وتنفيذها، وكذلك تحديد أولوياتها وصياغة الحلول الملائمة، وسيتم الحصول على آرائهم وتعقيباتهم من خلال المناقشات الجماعية المركزة، والدراسات الاستقصائية الرسمية، والتقييمات، وكذلك أثناء الاجتماعات التى تنعقد بالمراكز المجتمعية والزيارات إلى مكاتب الشركاء للتسجيل أو طلب المشورة، والزيارات المنزلية، والإحالات التى يقوم بها المتطوعون فى مجال التواصل مع اللاجئين، إلى جانب أدوات التواصل المتبادل، بما فى ذلك مختلف القنوات الإعلامية الاجتماعية، ويمكن للاجئين، من خلال وضع آلية لتجميع التعقيبات وتقديم الشكاوى، الانتصاف من القرارات التى تتخذ بشأن المساعدات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية.

ويتم إجراء تقييمات تشاركية سنوية فى إطار يتعلق بتعميم مراعاة السن والنوع الاجتماعى والتنوع، ويشارك ممثلو الفئات المختلفة فى مجتمع اللاجئين فى هذا التقييم ويقدمون معلومات بشأن احتياجات السكان وآليات التأقلم فى مجتمعهم، ويقدمون اقتراحات بشأن التدخلات الممكنة، ويقدم ممثلو المجتمعات تعقيباتهم وآرائهم بشأن الخدمات المقدمة من ممثلى المجتمعات فى اجتماعات دورية مع الشركاء، ويضمن «الرصد بعد التوزيع» حصول المستفيدين على المساعدات النقدية، ويقيس الأثر فى ضوء المؤشرات، كما يقيم مدى رضاء اللاجئين عن مقدم الخدمة، ويوفر خط المعلومات الخاص بالمفوضية طريقة منظمة للرد على استفسارات المستفيدين بكفاءة وفعالية، إذ يقوم فريق يضم ١٠ أفراد بالرد على ٢٠ ألف مكالمة شهرياً فى المتوسط، بشأن الاستفسارات عن المساعدات والحماية والتسجيل وتحديد صفة اللاجئ والحلول الدائمة.

وفى الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠، سيُطلب من الشركاء إعداد تقارير شهرية عن المؤشرات والأنشطة التى سيستمر إدراجها فى لوحات متابعة خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود المشتركة بين الوكالات، مع التركيز على رصد الأثر.

ومعلومات الأنشطة (Activity-Info) هى الأداة المشتركة بين الوكالات لإعداد التقارير بشأن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود، وسيستمر استخدامها لضمان جودة إعداد التقارير، وستغطى التقارير أبرز الإنجازات فى تقديم المساعدات الإنسانية وكذلك بناء القدرة على الصمود.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز

لاجئ سوري يتقدم بطلب للحصول على تدخلات نقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التعليم.

ملخص المتطلبات المالية

ملخص المتطلبات المالية القطرية حسب الوكالة

الوكالة	إجمالى الفترة يناير – ديسمبر ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)			إجمالى الفترة يناير – ديسمبر ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)		
	مكون اللجوء	مكون الصمود	إجمالى الميزانية	مكون اللجوء	مكون الصمود إجمالى	الميزانية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)	٩,٦١٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢,١١٠,٠٠٠	١٠,٣١٤,٢٩٦	٢,٧٠٠,٠٠٠	٣,٠١٤,٢٩٦
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	٧٠,٣١٨,٦٨٦	٨,٧٦٦,٣١٣	٧٩,٠٨٥,٠٠٠	٧٥,٨٩٨,٤١٦	٨,٨٠٣,٨٣٨	٤,٧٠٢,٢٥٥
هيئة إنقاذ الطفولة (SCI)	٢,١٨٧,٠٠٠	١,٥٨٧,٠٠٠	٣,٧٧٤,٠٠٠	١,٨٣٠,٠٠٠	١,٥٣٢,٠٠٠	٣,٣٦٢,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)	٢,٩٩٥,٠٣٦	٦٥٠,٤٠٢	٣,٦٤٥,٤٣٨	٣,٠٢٩,١٧٨	٦٥٠,٨٤٩	٣,٦٨٠,٠٢٧
مؤسسة فرد	٣٨٦,٢٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٦٨٦,٢٠٠	٤٢٤,٢٠٠	٣٦٠,٠٠٠	٧٨٤,٢٠٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN)	٢٩٠,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠	٥٠٥,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
بلان إنترناشيونال (PLAN)	٦٣٦,٨٥٤	١,٠١٩,٦٠٥	١,٦٥٦,٤٥٨	٦٣٦,٨٥٤	١,١٢٦,٠٤٥	١,٧٦٢,٨٩٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP)	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
هيئة كير الدولية مصر (C A R E)	٩٠٧,٠٦٤	٤٣٦,٢٣٢	١,٣٤٣,٢٩٦	٩٩٩,٤٤٩	٤٨٠,٦٦٣	١,٤٨٠,١١٢
الهلال الأحمر المصرى (ERC)	٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠
برنامج الأغذية العالمى (WFP)	٣٧,٥٢٩,٥٠٣	١١,٩٤٥,٩٢٠	٤٩,٤٧٥,٤٢٣	٣٨,٩٥٤,٧٣٣	١٢,٥١٥,١٣٨	٥١,٤٦٩,٨٧١
منظمة الصحة العالمية (WHO)	٤٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)	٥٧٥,٠٠٠	١,٣٣٠,٥٠٠	١,٩٠٥,٥٠٠	٧١٥,٠٠٠	١,٣٥٠,٥٠٠	٢,٠٦٥,٥٠٠
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	٩٧,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠
إجمالي المتطلبات	١٢٦,٤٨٢,٣٤٣	٣٥,٦١٠,٩٧٢	١٦٢,٠٩٣,٣١٥	١٣٤,٠٦٤,١٢٦	٣٦,٦٥٩,٠٣٣	١٧٠,٧٢٣,١٥٩

ملخص المتطلبات المالية القطرية حسب القطاع

القطاع	إجمالى الفترة يناير – ديسمبر ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)			إجمالى الفترة يناير – ديسمبر ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)		
	مكون اللجوء	مكون الصمود	إجمالى الميزانية	مكون اللجوء	مكون الصمود	إجمالى الميزانية
الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش	٥١,٥٤٦,٣٦٥	٨,٧٤١,٤٦٢	٦٠,٢٨٧,٨٢٨	٥٧,٣٢٠,٤١٧	٨,٩٧٢,٩٠٢	٦٦,٢٩٣,٣٢٠
التعليم	١٢,٨١٩,١٥٤	٧,٥٥٤,٤٧٣	٢٠,٣٧٣,٦٢٦	١٢,٣٥١,١٨١	٧,٦٧٤,٣٥٠	٢٠,٠٢٥,٥٣١
الأمن الغذائى	٣٧,٥٢٩,٥٠٣	١١,٩٤٥,٩٢٠	٤٩,٤٧٥,٤٢٣	٣٨,٩٥٤,٧٣٣	١٢,٥١٥,١٣٨	٥١,٤٦٩,٨٧١
الصحة	٦,٨١٨,٦٠٠	٤,٢٠٥,٨٤٩	١١,٠٢٤,٤٤٩	٧,٠٦٨,٦٠٠	٤,٣٠٥,٨٤٨	١١,٣٧٤,٤٤٨
الحماية	١٧,٧٦٨,٧٢١	٣,١٦٣,٢٦٨	٢٠,٩٣١,٩٨٩	١٨,٣٦٩,١٩٥	٣,١٩٠,٧٩٤	٢١,٥٥٩,٩٨٩
إجمالي المتطلبات	١٢٦,٤٨٢,٣٤٣	٣٥,٦١٠,٩٧٢	١٦٢,٠٩٣,٣١٥	٣٤,٠٦٤,١٢٦	٣٦,٦٥٩,٠٣٣	١٧٠,٧٢٣,١٥٩

المتطلبات المالية لجمهورية مصر العربية وفقا للقطاع

القطاع	٢٠١٩ (بالدولار الأمريكي)		
	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالي
التعليم	١٣,١٦٥,٠٠٠	١٢,٣٨٠,٠٠٠	٢٥,٥٤٥,٠٠٠
التعليم العالي	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
الصحة	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠,٠٠٠
الحماية	٢,٤٠٠,٠٠٠	٦١٧,٠٠٠	٣,٠١٧,٠٠٠
إجمالي المتطلبات	٨٨,٥٦٥,٠٠٠	٦٢,٩٩٧,٠٠٠	١٥١,٥٦٢,٠٠٠

المتطلبات المالية لجمهورية مصر العربية وفقا للأطراف المعنية المصرية:

	٢٠١٩ (بالدولار الأمريكي)		
الوزارة/ الهيئة	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى
وزارة التربية والتعليم	١٣,١٦٥,٠٠٠	١٢,٣٨٠,٠٠٠	٢٥,٥٤٥,٠٠٠
وزارة التعليم العالى	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
وزارة الصحة والسكان	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠,٠٠٠
المجلس القومى للمرأة	٢,٤٠٠,٠٠٠	-	٢,٤٠٠,٠٠٠
المجلس القومى للطفولة والأمومة	-	٦١٧,٠٠٠	٦١٧,٠٠٠
الإجمالى	٨٨,٥٦٥,٠٠٠	٦٢,٩٩٧,٠٠٠	١٥١,٥٦٢,٠٠٠

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

أب لاجئ سوري يحمل ابنه الرضيع وهو ينتظر مقابلة تسجيل في ١١ ديسمبر ٢٠١٧ في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقة الزمالك في القاهرة، مصر.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز

استجابة قطاع الحماية

الوكالات الرئيسية	رئيس القطاع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اليونيسيف (الفريق العامل الفرعى المعنى بحماية الطفل – رئيس مشارك)
الشركاء فى المناشدة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هيئة إنقاذ الطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان
شركاء آخرون	المجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، مؤسسة كاريتاس، تعاونية المساعدة والإغاثة فى كل مكان - منظمة كير، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين، المجلس القومى للطفولة والأمومة، المجلس القومى للمرأة
الأهداف	١- ضمان الوصول إلى الأراضى والحصول على اللجوء والحقوق الأساسية وإيجاد حلول دائمة متنوعة؛ ٢- الحد من مخاطر العنف الجنسى والعنف القائم على النوع الاجتماعى وآثاره، وتعزيز الحصول على خدمات جيدة غير تمييزية؛ ٣- تعزيز أنظمة حماية الطفل وتحسين فرص الأطفال والمراهقين والشباب فى الحصول على تدخلات جيدة لحماية الطفل. ٤- تعزيز آليات المشاركة المجتمعية والتوعية، بهدف تعزيز التعايش المتناغم فيما بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وكذلك تحديد احتياجات الفئات المستفيدة الأكثر ضعفاً وتلبيتها.

المتطلبات المالية	٢٠١٩	٢٠٢٠
المتطلبات المالية للاجئين	٢٣,١١١,٤٠٧ دولار أمريكى	٢٣,٧٦١,٨٦١ دولار أمريكى
المتطلبات المالية لمكون الصمود	٣,١٦٣,٢٦٨ دولار أمريكى	٣,١٩٠,٧٩٤ دولار أمريكى
إجمالى المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود	٢٦,٢٧٤,٦٧٥ دولار أمريكى	٢٦,٩٥٢,٦٥٥ دولار أمريكى

الوضع الراهن

فى عام ٢٠١٨، ظلت بيئة الحماية الشاملة فى مصر مستقرة، كما واصلت الحكومة المصرية استضافتها الكريمة للاجئين السوريين، وعلى الرغم من ذلك، ما زالت الشروط التنظيمية للحصول على تأشيرة الدخول قائمة، وحتى سبتمبر ٢٠١٨ كانت المفوضية قد سجلت ما مجموعه ١٣١٥٠٤ سورياً (ما يعادل ٥٥٪ من إجمالى عدد اللاجئين فى مصر)، من بينهم ٦٧٨٨ مسجلين حديثاً، وقد وفد ١٣٧٩ منهم إلى مصر عبر المعبر الحدودى مع السودان، بينما وفد ١٧٦ آخرين عبر بلدان أخرى، أما باقى المسجلين الجدد فكانوا إما فى عين المكان أو قدموا عبر نقاط مختلفة، ويبلغ عدد الإناث ٦٣٣٩٢ من إجمالى اللاجئين السوريين (حوالى ٤٨٪، تقع الغالبية العظمى منهن فى الفئة العمرية ١٨-٥٩ سنة)، بينما يبلغ عدد الذكور ٦٨١١٢ (٥٢٪ تقريباً)، وفى بعض الأحيان يتم احتجاز السوريين الذين يفدون إلى مصر بدون تأشيرات أو وثائق قانونية أو تصاريح إقامة، وهو ما يحدث مع كافة الوافدين إليها بطرق غير قانونية، مما يستلزم دعوة الحكومة المصرية من قبل المفوضية للإفراج عنهم، وهو التعاون الذى ظل عنصراً أساسياً لصون معايير الحماية الدولية بالبلاد وتطبيقها.

ويحظى اللاجئون فى مصر بالدعم فى مجال التسجيل المتواصل؛ والحصول على الخدمات من قطاعات متعددة (عبر الوكالات وولايات الشركاء فى المناشدة، الذين وردواهنا، وتحديداً المشاركة فى الأنشطة المتعلقة بالأطفال والنوع الاجتماعى)؛ وتحديد صفة اللاجئ؛ وأنشطة الحماية المجتمعية (التى تتبع كافة نُهُج الحماية الموحدة، مثل: النهج المراعى للسن والنوع الاجتماعى والتنوع، والنهج المرتكز على المجتمع المحلى، وكذلك، النهج القائم على الحقوق)، ويتم رفع وعى اللاجئين بشأن الالتزامات المتعلقة بصفة اللاجئ فى بلد اللجوء، كما يحصلون على المشورة بشأن أهمية وثائق الحالة المدنية، وضرورة التقدم بطلب الحصول على تصريح الإقامة وتجديده فى الموعد المحدد لذلك، وتوافر خدمات الدعم القانونى، ومع انتشار اللاجئين السوريين فى إقليم القاهرة الكبرى ومحافظتى الإسكندرية ودمياط، يشكل الحصول على خدمات جيدة تحدياً كبيراً، ولا سيما بين الأفراد الضعفاء، ويواصل شركاء الخطة توسيع نطاق أنشطة التواصل مع تجمعات اللاجئين، لتقدير ما يواجهون من مخاطر وما لديهم من شواغل بشأن الحماية، ولرفع الوعى بشأن الخدمات التى يقدمها لهم جميع الشركاء وزيادة الانتفاع بها على نحو متواصل، ويعمل جميع الشركاء على قدم المساواة جنباً إلى جنب مع مؤسسات الحكومة المصرية (مثل المجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للطفولة والأمومة)، وكذلك المنظمات غير الحكومية المسجلة بصفة قانونية (على سبيل المثال: هيئة تير ديزوم)، لبلوغ هذه الأهداف العامة.

وتنتهج الحكومة المصرية سياسة إدارة التحركات المختلطة، تهدف إلى إدارة الهجرة على نحو أفضل، ولا سيما الهجرة عبر الحدود الدولية مع البلاد، وفى عام ٢٠١٨، لم ترد أى بلاغات رسمية عن قوارب حاولت عبور البحر المتوسط ومنه إلى أوروبا، كما تم إحكام الحركة عبر الحدود الليبية من مصر، ولا يزال المهربون الذين يتم كشفهم – من المتجرين والأطراف الفاعلة ذات الصلة - يخضعون لعقوبات بموجب القانون الصادر فى سنة ٢٠١٦، ويجرى – على نحو متزايد - سد كافة الثغرات المتعلقة بهذه الانتهاكات فى إطار تدابير أمنية وطنية أوسع نطاقاً، وقد عززت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، بالشراكة مع بعض المنظمات الدولية والبلدان المانحة، أنشطة الدعوة بشأن العبور غير الآمن، كما عقدت عدد من الدورات التدريبية بشأن موضوعات متنوعة تتعلق بالهجرة، فى جميع أنحاء البلاد ولمختلف الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص المسؤولين القضائيين والمسؤولين عن إنفاذ القوانين.

وفيما يتعلق بالحلول الدائمة، سيظل إعادة التوطين وتيسير المسارات التكميلية القانونية على رأس الأولويات فى عام ٢٠١٩، والحماية هى القوة الدافعة وراء عملية تحديد هوية السوريين وإعادة توطينهم، مع منح الأولوية لمن يحتاجون إلى حماية معززة، وكذلك الأسر التى تعانى من جوانب الضعف الاقتصادى الحادة فى مصر، وفى عام ٢٠١٨ حتى الآن، خضع ١٣٢٦ لاجئ سورى لإعادة التوطين فى سبعة بلدان مختلفة، وغادر ٧٠٥ آخرون لإعادة التوطين فى ست بلدان مختلفة، وعلى رأس البلدان التى استقبلت اللاجئين السوريين من مصر: المملكة المتحدة، وكندا، والسويد، والبرتغال، علاوة على ذلك، فعلى ضوء الوضع المتغير فى سوريا والاهتمام الدولى المتزايد بالعودة الطوعية، يجرى الآن رصد تصورات السوريين ونواياهم بشأن العودة وكذلك التخطيط التمهيدى لها، ففى عام ٢٠١٨، أجرت المفوضية دراستين استقصائيتين للنوايا، الأولى فى شهر مايو والثانية فى شهر يوليو، وقد عكست نتائج الدراستين رغبة ٧٨٪ من السوريين فى العودة إلى سوريا فى يوم من الأيام، بينما أبدى ٤٪ منهم رغبته فى العودة خلال الاثنى عشر شهراً المقبلة، وفى عام ٢٠١٩، ستستمر دراسات النوايا وتحليلها، ولكن سيمنح السوريون الذين اختاروا تنظيم عودتهم بأنفسهم دعماً إضافياً، لتيسير عملية العودة، بمجرد توافر الظروف المناسبة.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

يعمل موظفو المفوضية على مساعدة اللاجئين السوريين خلال عملية التحقق الخاصة بالمفوضية..

الاحتياجات وجوانب الضعف وتحديد الأهداف

جدول السكان

الفئة السكانية		٢٠١٩		٢٠٢٠	
		السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون
اللاجئون السوريون	رجال	٤٣,٦٠٠	٤٣,٦٠٠	٤٣,٩٠٠	٤٣,٩٠٠
	نساء	٤٠,٣٠٠	٤٠,٣٠٠	٤٠,٦٠٠	٤٠,٦٠٠
	فتيان	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣١,٢٠٠	٣١,٢٠٠
	فتيات	٢٩,١٠٠	٢٩,١٠٠	٢٩,٣٠٠	٢٩,٣٠٠
الإجمالي الفرعي			١٤٤,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
أفراد المجتمع المحلي المتأثرة	رجال	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠
	نساء	١١,٩٠٠	١١,٩٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
	فتيان	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
	فتيات	٨,٦٠٠	٨,٦٠٠	٨,٧٠٠	٨,٧٠٠
الإجمالي الفرعي			٤٢,١٠٠	٤٢,١٠٠	٤٢,٣٠٠
الإجمالي الكلي			١٨٦,١٠٠	١٨٦,١٠٠	١٨٧,٣٠٠

تم إجراء مقابلات شخصية روتينية مباشرة مع اللاجئين لتحديد مخاطر الحماية، وكذلك إجراء مناقشات جماعية مواضيعية مركزة على أساس السن والنوع الاجتماعي والتنوع، مقترنة بتدخلات التواصل المجتمعية، ويظهر ذلك كله موجة متزايدة للتعرض للضعف فيما بين السوريين من جميع الفئات، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، كلما زادت مدة إقامتهم في اللجوء ونفد ما كان لديهم من مدخرات، أو باتت آليات التأقلم بالنسبة لهم أكثر صعوبة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في البيئة العملية، وعلى الرغم من الاحتفاظ بقدر من التماسك المجتمعي إلى حد ما، يشير السكان إلى أن هذا التماسك آخذ في التناقص، وذلك لأنه على ما يبدو بات الجميع في حالة كفاح، ولا يتوفر سوى عدد قليل جداً من الأشخاص هم المتاحون لتقديم المساعدة، خلافاً لما كان عليه الحال فور قدومهم.

استمر تدهور المسائل النفسية والاجتماعية التي ألحقت أضراراً بأطفال اللاجئين السوريين على مدى السنوات، إذ باتت أكثر تعقيداً وعمقاً، مما يتطلب استثمارات أكبر ومساعدات أطول أمداً، وتظل الاستجابة لاحتياجات الأطفال الضعفاء على رأس الأولويات، من خلال استمرار تقديم الخدمات التي تستهدف جميع الفتيان والفتيات المعرضين للخطر، بما في ذلك، الأطفال غير المصطحبين والمنفصلين عن ذويهم، والأزواج دون السن القانونية، والأطفال ذوي الإعاقة، ويتطلب الأمر بصفة مستمرة تخصيص موارد كافية لتقديم الخدمات المجتمعية لحماية الطفل، لتلبية الاحتياجات الأساسية (في المقام الأول إيجار المسكن والغذاء – التي ارتفعت تكاليفها ارتفاعاً هائلاً)، ولتعزيز الدعم المجتمعي والأسري، والحصول على خدمات إدارة الحالات والمشورة والزيارات الأسرية والتدخلات المستندة إلى المساعدات النقدية في حالات الطوارئ.

لا تزال أسر اللاجئين السوريين التي تعيلها المرأة تعاني من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء المنطقة، وتواجه النساء والفتيات شواغل استثنائية حادة فيما يتعلق بالحماية، تعزى في المقام الأول إلى أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ومن الأولويات تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية طويلة الأمد، الأكثر استجابة لاحتياجات النساء والفتيات، وزيادة دورهن ومسؤولياتهن القيادية، وكذلك الاستعانة بالتخطيط والميزنة المراعيين للفوارق بين الجنسين، كأدوات أساسية لزيادة الإنفاق والمساءلة والشمول على مستوى المجتمع، وبالمثل، فإن تلبية احتياجات المرأة من خلال زيادة فرص كسب العيش، مقترناً بتوفير خدمات الحماية الشاملة، ودعم قطاع العدالة لتعزيز المساءلة بشأن العنف ضد المرأة، تظل أموراً بالغة الأهمية.

شهدت العقبات التي يواجهها السوريون المقيمون في مصر في تسجيل المواليد والزواج تحسناً كبيراً، وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك أمور معينة مثيرة للقلق، من بينها، من ضمن أمور أخرى، توثيق عقود الزواج الصادرة في سوريا أو عقود الزواج العرفي في مصر؛ والتأخير في إصدار شهادات ميلاد الأطفال المولودين في مصر، إلى ما بعد الإطار الزمني الذي يحدده القانون؛ والإجراءات الإدارية المطولة.

التوجهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

فيما يتعلق بنداء تقديم التمويل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، سيواصل الشركاء فى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود دعمهم لجهود الحكومة الرامية إلى المحافظة على إمكانية الحصول على حيز اللجوء والحماية، وكذلك تقديم الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة، وسيستمر تسجيل للاجئين السوريين وتوثيقهم بالاستعانة بالاستدلال البيومترى (مع التوقع بإدخال تحسينات على الأنظمة والعمليات)، وسيتضمن ذلك، على قدم المساواة، تعزيز القدرات الوطنية على نحو متواصل، لتطوير الأطر القانونية التعديلات الهيكلية ذات الصلة فى إصدار وثائق الحالة المدنية، كأولوية أساسية فى «حملة أنا أنتمى»، وسيتم استدامة وتعزيز الجهود المتواصلة التى تبذلها الحكومة المصرية من أجل تحسين عمليتى إصدار وتجديد تصاريح الإقامة، وذلك بهدف مطابقة الاستجابة مع الطلب المتزايد للاجئين فى هذا الجانب، وكذلك بلوغ النتائج طويلة الأجل المتوقعة لزيادة مدة سريان تصاريح الإقامة وإضفاء اللامركزية على عمليتى إصدارها وتجديدها، وهو ما وافقت عليه الحكومة المصرية بالفعل من حيث المبدأ، وسيتم أيضاً توجيه مزيد من الدعوة للحكومة المصرية بشأن مبادرات اللجوء وتدخلات الحماية المختلفة الأخرى، الرامية إلى تيسير إدارة حيز اللجوء.

وسيقوم شركاء الخطة، من أجل الاستجابة للاحتياجات المحددة للفتيان والفتيات والآباء من اللاجئين السوريين، بما فى ذلك، الأطفال غير المصطحبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر، بالاضطلاع بتدخلات للحماية على مستوى المجتمع المحلى وتعزيزها، وإقامة روابط أقوى مع النظراء الحكوميين فى مجال حماية الطفل، على الصعيدين المحلى والوطنى، وستبذل جهوداً من أجل تعزيز الحصول على خدمات جيدة، بما فى ذلك، مراكز الشباب الوطنية العامة، وكذلك لتعزيز الاندماج فى آليات إنفاذ القانون، بشأن الوصول إلى مرافق الاحتجاز وبدائل الاحتجاز، ولا سيما بالنسبة للأطفال، والهدف من ذلك، هو دعم الهياكل المجتمعية، التى يمكن أن تستوعب، على نحو مسؤول، مسؤوليات توفير الرعاية للأطفال، وسيكون أيضا تكوين فرقة عمل استراتيجية للأطفال المتنقلين، بتوجيه من المجلس القومى للطفولة والأمومة، جنباً إلى جنب مع دعم الشركاء فى المناشدة (اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، من مبادرات التركيز ذات الأولوية.

اعتمدت الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠، التى وضعت تحت قيادة المجلس القومى للمرأة، مما يؤكد أن «قضايا المرأة ذات أولوية قصوى على كافة الأصعدة وفى كافة المجالات؛ فالعنف ضد المرأة من الأولويات الرئيسية، نظراً لأثره الاجتماعى وحقيقة أنه يؤثر على المجتمع بأكمله»، وسيتواصل إجراء التقييمات الجنسانية عبر القطاعات، ورفع الوعى، والوقاية، والأنشطة المجتمعية وأنشطة التمكين، بالاقتران مع إدارة الحالات إدارة جيدة وفى الوقت المناسب، والاستجابة المتعددة القطاعات للناجين، وهى الأنشطة التى سيضطلع بها جميع الشركاء فى المناشدة، جنباً إلى جنب مع نظرائهم الوطنيين.

وسيواصل شركاء الخطة أيضاً تقديم الدعم من أجل اعتماد سياسات إدارة اللجوء والهجرة، التى توفر استجابات شاملة وتضمن تحديد من يحتاجون للحماية الدولية، وتضمن حصولهم على اللجوء والمساعدات الملائمة، وسيظل رصد الحدود والمشورة القانونية والوصول الإنسانى المنسق للمحتجزين ومساعدتهم، من الأولويات، وسيواصل شركاء الخطة تقديم المساعدات الإنسانية والقانونية والطبية والنفسية والاجتماعية للمحتجزين فى مرافق الاحتجاز، مع السعى للتوصل لبدائل للاحتجاز للفارين من الاضطهاد، بما فى ذلك الأطفال والنساء، وفى نفس الوقت، إعادة توجيه الفئات، التى ليست فى حاجة للحماية الدولية، لقنوات بديلة، ويتضمن ذلك طالبى اللجوء الذين لم يفلحوا في الحصول على وضع اللجوء، الذين يمكن توجيههم للحصول على دعم بديل من وكالات مثل المنظمة الدولية للهجرة، وسيكون جزء من هذا الإدراك إجراء مناقشات فى ظل إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع الفريق العامل المعنى بالهجرة المختلطة التابع لفريق الأمم المتحدة القطرى، فى عام ٢٠١٩.

سيستمر تدريب مسؤولى إنفاذ القانون والهجرة على الحماية الدولية للاجئين والإنقاذ فى البحر والإتجار بالبشر والتهريب والهجرة المختلطة، كما سيتم تعزيز تحليل الاتجاهات وإدارة المعلومات بين شركاء الخطة وغيرهم من الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وذلك كجزء من الجهود المشتركة بين الوكالات، وستكون الحماية المجتمعية موضع تركيز، وسيشارك المتطوعون المجتمعيون فى أنشطة الوقاية، وكذلك فى نشر المعلومات المتعلقة بخدمات الوقاية والاستجابة فى كافة المناطق التى تستضيف اللاجئين، ويعتزم مكتب المفوضية بمصر، اعتماداً على الحصص المعينة لإعادة التوطين، عرض ٢٥٠٠ حالة من اللاجئين السوريين للنظر فى عملية إعادة التوطين، وحوالى ٣٠٠ حالة للتدريب المهنى/ وتطوير المهارات التعليمية.

إطار المساءلة

يجب أن يقوم كافة شركاء الخطة بمتابعة وتقييم تدخلات الحماية كجزء لا يتجزأ من بدء تنفيذ البرنامج ككل للفترة ٢٠١٩ -٢٠٢٠، وسيتضمن ذلك، من ضمن أمور أخرى، الزيارات الميدانية الاعتيادية والمفاجئة، التواصل المباشر مع اللاجئين بشتى الوسائل، بما في ذلك من خلال المقابلات الفردية، والمناقشات الجماعية المركزة، وتحليل التعقيبات والنتائج، وإجراء تقييم جنساني، لضمان تلبية التدخلات للاحتياجات الفعلية لجميع فئات اللاجئين، وسيخضع أيضاً الشركاء الداعمين لأنشطة التنفيذ لمتابعة دقيقة، وسيكون لهم خطط عمل محددة قبل إطلاق الأنشطة، وسيتم تقييم الأداء وفقاً لهذه الخطط.

وسيستمر قطاع الحماية في التواصل المتبادل المنظم (تلقي المعلومات وتبادلها) مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة، في لقاءات عامة حسب المناطق، وسيتم على مدى دورة البرنامج دعم الثغرات والاحتياجات والأصول والحلول التي تحددها المجتمعات والاستفادة منها، وستكون الأولويات من المرونة بحيث تستجيب لاقتراحات المجتمعات وتلبي احتياجاتهم المتغيرة. وقد وُضِعَ تصميم خطة الاستجابة الخاصة بالقطاع بحيث تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتراعي اعتبارات السن والنوع الاجتماعي والتنوع، وعلاوة على ذلك، ستجتمع جهات التنسيق التابعة للقطاع في كل وكالة، بالإضافة إلى شركائهم المنفذين، حسب الاقتضاء، مرة في الشهر على الأقل، وذلك أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالحماية، سعياً إلى تعزيز جهود التنسيق ودعمها، وسيتم لاحقاً التشجيع على عقد اجتماعات ثنائية مباشرة، حسب الاقتضاء، لمناقشة النتائج.

ستعمل المراكز المجتمعية كمواقع أساسية للاجئين للتواصل المباشر مع العاملين التابعين للشركاء في الخطة وتلقي المعلومات بشأن التدخلات والخدمات ذات الصلة بالخطة، من خلال الملصقات وغيرها من الوسائل الإعلامية، ومن أجل تعزيز قدرات اللاجئين وتعزيز الاستجابة المستدامة للحماية، سيتم زيادة مشاركتهم في جميع جوانب تدخلات الحماية، بما في ذلك، تقييم القدرات والاحتياجات، والتدريب على تعزيز القدرة على الاستجابة، ودعم المبادرات المجتمعية؛ لتلبية احتياجات الحماية الخاصة بهم، بما في ذلك، تحديد الخصائص والإحالة وتقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفاً ونشر المعلومات، كما سيتم التشجيع على رفع الوعي بأدوار المجتمعات في الاستجابة المجتمعية، سعياً إلى جعل جميع التدخلات مستدامة قدر الإمكان، إلى جانب دعم الإشراف من جانب المجتمعات.

وستواصل الحكومة المصرية وشركاء الخطة الاستعانة بأدوات المتابعة والتقييم القائمة، مثل «معلومات الأنشطة» (Activity-Info) لتقييم التقدم المحرز في تحقيق النتائج والإنجازات، وكذلك إعداد التقارير على لوحة المتابعة الشهرية لقطاع الحماية والتقارير الدورية للخطة، وسيتم أيضاً الإعلان عن تنفيذ برنامج تقديم المساعدات وخدمات الهجرة للاجئين، لما قد يضيفه ذلك من أوجه التكامل لمتطلبات التنسيق والشفافية والمساءلة لفرادى الشركاء.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

يقوم موظف المفوضية، عمر دياب، بتسهيل التسجيل لعائلة لاجئة سورية في الإسكندرية.

جدول الاستعراض العام لاستجابة القطاع

الهدف ١ :	ضمان الحق في الدخول إلى الأراضي والحصول على اللجوء والحقوق الأساسية وتطبيق حلول دائمة ومتنوعة						
الهدف الدلالي ١:	# من اللاجئين المسجلين والحاصلين على المساعدة بما في ذلك حالات الاحتجاز	خطّ الأساس:	-	هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:	-	هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:	-

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٨	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩*	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠*
١,١ تم تحسين الوصول إلى الأراضي واللجوء فيها، والحفاظ على نطاق الحماية، وتخفيض خطر الإعادة القسرية، واحترام الحقوق الأساسية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة	# من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، بما في ذلك المحتجزون، تمت متابعتهم، ومساعدتهم (على الصعيد الإنساني، والغذائي، والطبي، ومن خلال تقديم المواد غير الغذائية، والإرشاد النفسي والاجتماعي)، وتزويدهم بالمساعدة القانونية	٧٠٠	٧٠٠	٢,١٧٨,٥٢٥		٢,١٧٨,٥٢٥	
	# من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية حصلوا على حقائب اللوازم الصحية النسائية في مراكز الاحتجاز	٦١٠	٥٦٠				
١,٢ تم تحسين مستوى جودة تسجيل اللاجئين وتحديد مواصفاتهم والحفاظ على هذا المستوى	# من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، والذين تتوفر بياناتهم مصنفة بحسب العمر والمكان بما في ذلك فحص قزحية العين، قد سجلوا لدى المفوضية	١٤٤,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٦٧٤,٩٤٨		٦٧٤,٩٤٨	
١,٣ تم تحديد حلول إعادة التوطين والحماية	# من اللاجئين السوريين المتقدمين لإعادة التوطين أو اللجوء الإنساني في بلدان أخرى	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٢٤,٩٤٨		١,٠٢٤,٩٤٨	
	# من المواد غير الغذائية المقدمة إلى اللاجئين						
١,٤ تم تحسين الوصول إلى المساعدة القانونية وسبل الإنتصاف القانونية بما في ذلك تعزيز التسجيل المدني، ووثائق الحالة المدنية				١,٣١٠,٢٨٨		١,٣١٠,٢٨٨	
	# من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية المحولين إلى شركاء قانونيين للحصول على المساعدة	٣٠٠	٣٠٠				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١٤٩,٠٦٠		٥,١٨٨,٧٠٩	

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٨	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩*	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠*
١,٥ تعزيز أنشطة المؤازرة وبناء القدرات التي تهدف إلى حصول اللاجئ على الحقوق	# تعزيز أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى حصول اللاجئ على الحقوق	١٨	١٨	١,١١٣,٥٢٥		١,١١٣,٥٢٥	
١,٦ تحسين قدرة الحكومة المصرية على إدارة تدفقات الهجرة	# من التدريب وتوفير الدعم التقني للسلطات المحلية والمجتمع المدني						
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١,١١٣,٥٢٥		١,١١٣,٥٢٥	

الهدف ٢ :	الحد من مخاطر وآثار العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات عالية الجودة وغير تمييزية						
الهدف الدلالي ٢:	% من الناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والأشخاص المعرضين للخطر الذين يحصلون على المشورة أو المساعدة	**خطّ الأساس:**	-	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	-	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	-

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٨	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩
٢,١ ارتفاع القدرة على وصول اللاجئين والأكثر ضعفًا بين السكان المتأثرين إلى خدمات عالية الجودة فيما يخص العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك على مستوى قطاعات متعددة ومع الحفاظ على السرية والأمان التام بما يلائم السن والجنس والتنوع	# من الناجين من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي ممن يتلقون خدمات متعددة القطاعات (على الأقل أحد القطاعات الآتية: القانونية أو الطبية أو النفسية أو مأوى الطوارئ)	٩٨٠	١,٠٨٠	١٩٤,٠٠٧		١٩٩,٠٠٧	
٢,٢ تخفيف مخاطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والحد منها من خلال المبادرات المجتمعية	# من الأشخاص الذين تم الوصول إليهم من خلال الأنشطة المجتمعية المعنية بمنع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والتصدي له.	٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٨٣٨,٤٦٧		٨٩٣,٤٦٧	
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١,٠٣٢,٤٧٤	-	١,٠٩٢,٤٧٤	-

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠*
٢,٣ تم تقوية قدرة الخدمات الحكومية وغير الحكومية في جميع القطاعات لتحقيق المنع الفاعل والاستجابة لحالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي	# من الخدمات الحكومية وغير الحكومية التي تتلقى الدعم في جميع القطاعات	٧٦	٧٥	١٢٠,٠٠٠		١٢٠,٠٠٠	
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١٢٠,٠٠٠		١٢٠,٠٠٠	

الهدف ٣ :	تعزيز نظم حماية الطفل، وتحسين الوصول العادل للأطفال والمراهقين والشباب إلى تدخلات عالية الجودة لحماية الطفل						
الهدف الدلالي ٣:	% من الأطفال والمراهقين والشباب ممن يستطيعون الوصول إلى نظام وخدمات عالية الجودة لحماية الطفل	**خطّ الأساس:**	-	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	-	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	-

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٣,١ يستطيع كل من الأطفال والمراهقون، والشباب والآباء والأمهات الوصول إلى هيئات حماية الطفل في المجتمعات المحلية، والحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والوصول إلى المهارات الحياتية	# من الأطفال والمراهقين والشباب يشاركون في برامج منظمة ومستدامة معنية بالدعم النفسي والاجتماعي والمهارات الحياتية وحماية الطفل	٤٣,٥٠٠	٥٣,٥٠٠	٣,٩٧٥,٣٥٩		٤,٥١٠,٣٥٩	
	# من النساء والرجال المشاركين في برامج الأبوة الإيجابية	١٥,٦٠٠	٢٠,٦٠٠				
	# من الأطفال والمراهقين والشباب المشاركين في الأنشطة المجتمعية الخاصة بحماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي	٤٢,٠٠٠	٥٠,٠٠٠				
٣,٢ تتوفر خدمات حماية الأطفال المتخصصة للأطفال والمراهقين والشباب	# من الأطفال والمراهقين والشباب المستفيدين من إدارة القضايا المتعددة القطاعات	٦,٧٥٠	٧,٧٥٠	١,٣٨٧,١١٥		١,٤٣٧,١١٥	
	# من الأطفال والمراهقين والشباب ممن يتلقون تمويل نقدي	٣,٢٠٠	٣,٢٥٠				
	# من الأطفال والمراهقين والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك ذوي الإعاقة يستفيدون من دعم حماية الأطفال المتخصصة	٨٢٠	٨٠٠				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٥,٣٦٢,٤٧٤		٥,٩٤٧,٤٧٤	

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٨	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩*	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠*
٣,٣ زيادة وتنشيط قدرة النظم والآليات الوطنية والمحلية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين وأطفال المجتمع المضيف	# من الهيئات الحكومية (بما في ذلك وحدات الرعاية الصحية الأولية ومراكز الشباب ولجان حماية الطفل) تم تعزيزها وتنشيطها	١٣١	١٧١	٦٢٠,٠٠٠		٦٢٠,٠٠٠	
	# من موظفي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تم تدريبهم على حماية الطفل	١,٠١٥	١,٠٢٥				
	# من الأطفال والمراهقين والشباب والآباء والأمهات من المجتمع المضيف ممن يحصلون على خدمات حماية الطفل	٢٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٦٢٠,٠٠٠		٦٢٠,٠٠٠	

الحماية

الهدف ٤ :	تعزيز آليات الاتصال ومشاركة المجتمع المحلي، بهدف تعزيز التعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وكذلك تحديد وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفًا.						
الهدف الدلالي ٤:	# من اللاجئين الذين استطاعوا الوصول إلى المراكز المجتمعية والأماكن الآمنة أو تلقوا الدعم من خلال الآليات المستندة إلى المجتمع المحلي أو من خلال جماعات الدعم التي تضم المراهقين والمراهقات، والشباب والشابات، والرجال والنساء.	**خطّ الأساس:**	-	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	-	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	-

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٤,١ زيادة تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات الحماية وإحالتهم لها، بما يشمل الدعم النفسي للاجئين الأكثر ضعفًا من خلال تعزيز الهياكل المجتمعية	# من الأفراد (الذكور والإناث) ممن لديهم إمكانية الوصول إلى خدمات الحماية من خلال الهياكل المجتمعية والأماكن الآمنة	٤٠,٥٧٥	٤٢,٥٧٥	١,٧٤٧,٥٣٨		١,٧٤٠,٥٣٨	
	# من أصحاب التأثير والمحركين في المجتمع والمتطوعين (من الذكور والإناث) تم تدريبهم على تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وقنوات الإحالة، ونشر المعلومات	٢,٢٠٠	٢,٢١٠				
	# إجراء التقييمات التشاركية، والتقييمات الخاصة بتحديد الأصول/القدرات المجتمعية	٢٨	٢٧				
٤,٢ تعزيز الاتصالات مع المجتمعات المحلية والحفاظ عليها لدعم التواصل بين اللاجئين والسكان المضيفين ومجتمع المساعدة الإنسانية	# من الأشخاص المستفيدين من أنشطة التوعية والدورات المعلوماتية	٥٠٠	٥٠٠	٤٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	
٤,٣ تحسين التماسك الاجتماعي عن طريق تعزيز اندماج النساء والفتيات والرجال والفتيان من اللاجئين في المجتمعات المضيفة	# من الأشخاص الذين تم التواصل معهم من خلال الأنشطة التي تعزز إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة	١٥٠	١٥٠	٥٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	
			إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج	١,٨٣٧,٥٣٨		١,٨٣٠,٥٣٨	

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٨	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٤,٤ تعزيز وتقوية التماسك الاجتماعي، والعلاقة المتبادلة والتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة	# من المساحات الحكومية والمحلية المدعومة في مناطق تركز اللاجئين	١٢	١٢	٢٤٥,٥٣٨		٢٤٥,٥٣٨	
	# من الأشخاص (الذكور والإناث) الذين تم التواصل معهم من خلال الأنشطة التي تعزز إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة						
	# من مشاريع دعم المجتمعات المحلية						
٤,٥ تحسين تمكين المجتمع من خلال تعزيز اندماج النساء والفتيات والشباب والمراهقين من اللاجئين في المجتمع المضيف	# عدد الذكور والإناث (الفتيان والفتيات والنساء والرجال) ممن حصلوا على فرص تزيد من قدرتهم على الحصول على عمل وفرص تعلم مهارات حياتية	٢٥٠	٢٥٠	٢٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	
	# من الأشخاص (الذكور آند الإناث) الذين تم الوصول إليهم من قبل أنشطة تخص العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية من خلال ورش العمل والحملات والعروض المسرحية.	٥٥٠	٥٥٠				
٤,٦ تعزيز والحفاظ على نشر المعلومات وآليات الوصول لدعم الاتصالات بين اللاجئين والسكان المضيفين والمجتمع الإنساني	# من الأشخاص (الذكور والإناث) المستفيدين من أنشطة التوعية والدورات المعلوماتية	٢٥٠	٢٥٠	٣٠,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	
			إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج	٤٧٥,٥٣٨		٤٧٥,٥٣٨	

متطلبات الحكومة المصرية في قطاع الحماية

- تعمل الحكومة المصرية على تعزيز الوصول إلى خدمات جيدة وغير تمييزية للضيوف السوريين ، وكذلك تقليل مخاطر وتأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- تهدف مصر إلى تعزيز نظم حماية الطفل ، وتحسين الوصول العادل للأطفال والشباب و حماية الطفل.

- تسعى مصر إلى تعزيز التعايش المتناغم بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة ، وكذلك تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا.

التوجيهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة:

اسم المشروع:

القيادة والتمكين وإتاحة فرص الحصول والحماية فى الاستجابة للأزمات

الوكالة المنفذة:
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
والمجلس القومى للمرأة

عن المشروع:
يهدف هذا المشروع إلى تمكين النساء النازحات والضعيفات اقتصادياً وتعزيز الحماية والأمان للنساء والفتيات النازحات فى المجتمعات المضيفة.

اسم المشروع:

المجلس القومى للأمومة والطفولة - مكون حقوق الطفل

الوكالة المنفذة:
المجلس القومى للأمومة والطفولة

عن المشروع:
يهدف هذا المشروع إلى تحسين نظام تقديم الخدمات ودعمه، من أجل تقديم خدمات أفضل، وتلبية احتياجات العدد المتزايد من أبناء اللاجئين.

اسم المشروع:

حماية الأطفال من الإتجار والهجرة غير النظامية

الوكالة المنفذة:
المجلس القومى للأمومة والطفولة

عن المشروع:
يهدف هذا المشروع إلى تعزيز نظام الحماية، عند معالجة الوصول المبكر للاجئين، وتوطينهم، والمسائل المتعلقة بالأطفال غير المصاحبين، والتنسيق مع وزارة الداخلية ومكتب النائب العام.

حسب الوزارة	المجموع من يناير- ديسمبر ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكي)		
الوزارة/ الوكالة	اللاجئون	القدرة على الصمود	الإجمالى
المجلس القومى للمرأة	٢,٤٠٠,٠٠٠	-	٢,٤٠٠,٠٠٠
المجلس القومى للطفولة والأمومة	-	٦١٧,٠٠٠	٦١٧,٠٠٠

المتطلبـات المالية

المتطلبات المالية للحكومة المصرية فى قطاع الحماية حسب القطاع:

حسب القطاع	المجموع من يناير- ديسمبر ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكي)		
القطاع	اللاجئون	القدرة على الصمود	الإجمالى
الحماية	٢,٤٠٠,٠٠٠	٦١٧,٠٠٠	٣,٠١٧,٠٠٠

	متطلبات الميزانية لعام ٢٠١٩			متطلبات الميزانية لعام ٢٠٢٠		
الوكالة/ المنظمة	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)
اليونيسيف	٤,٣٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٤,٩٠٠,٠٠٠	٤,٩٣٥,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٥,٥٣٥,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١٧,٢٦٩,٤٠٧	١,٤٢٨,٢٦٨	١٨,٦٩٧,٦٧٥	١٧,٢٣١,٨٦١	١,٤٦٥,٧٩٤	١٨,٦٩٧,٦٥٥
هيئة إنقاذ الطفولة	٧١٧,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١,٢١٧,٠٠٠	٧٠٥,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	١,١٧٥,٠٠٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢٩٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٤١٥,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٥٣٥,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	١,٠٤٥,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠	١,٢٠٥,٠٠٠
الإجمالى	٢٣,١١١,٤٠٧	٣,١٦٣,٢٦٨	٢٦,٢٧٤,٦٧٥	٢٣,٧٦١,٨٦١	٣,١٩٠,٧٩٤	٢٦,٩٥٢,٦٥٥

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

أطفال لاجئون سوريون من مركز الفرد للتعليم ، يهرولون قبل التدريب على أرض مدرسة بريطانية دولية خاصة في السادس من أكتوبر في مصر.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

استجابة قطاع الأمن الغذائى

الوكالات الرئيسية	برنامج الغذاء العالمى	
الشركاء في المناشدة	برنامج الغذاء العالمى	
شركاء آخرون	وزارة التعليم والتعليم الفنى ووزارة الصحة والسكان ووزارة التضامن الاجتماعى بمصر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا)، اليونيسيف، مقدمو الخدمة المحليون.	
الأهداف	حصول من يعانون من انعدام الأمن الغذائى، من اللاجئين والسكان النازحين والمجتمعات المضيفة فى مصر، على الغذاء الكافى على مدار السنة.	
مؤشر المساواة بين الجنسين	١	
المتطلبات المالية	**٢٠١٩**	**٢٠٢٠**
المتطلبات المالية للاجئين	٣٧,٥٢٩,٥٠٣ دولار أمريكي	٣٨,٩٥٤,٧٣٢ دولار أمريكي
المتطلبات المالية لتعزيز القدرة على الصمود	١١,٩٤٥,٩٢١ دولار أمريكي	١٢,٥١٥,١٣٨ دولار أمريكي
إجمالى المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود 2016	٤٩,٤٧٥,٤٢٤ دولار أمريكي	٥١,٤٦٩,٨٧٠ دولار أمريكي

الوضع الراهن

مصر هى أكبر دولة آهلة بالسكان فى شمال إفريقيا والوطن العربى، إذ يبلغ عدد سكانها ٩٤,٨ مليون نسمة، وعلى الرغم من أن مصر مصنفة من البلدان متوسطة الدخل، فإنها تواجه مجموعة من التحديات الإنمائية طويلة الأمد، وتحتل المرتبة ١١١ فى مؤشر التنمية البشرية، ويعيش ما يقرب من ٢٨٪ من سكانها تحت خط الفقر، بينما تقدر نسبة من يعيشون فى فقر مدقع بحوالى ٥,٣٪ (٤,٧ مليون نسمة).

ويبين مؤشر الأمن الغذائى الذى وضعته «وحدة استخبارات الإيكونوميست» أن مصر تنعم بالأمن الغذائى نسبياً، بينما يبين المسح الأسرى للدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥ أن ١٥,٩٪ من السكان يجدون صعوبة فى الحصول على الغذاء، وفى عام ٢٠١٦، أطلقت الحكومة مجموعة من الإصلاحات السياسية الجريئة لمعالجة الاختلالات الهيكلية والمالية وتعزيز النمو المستدام، وعلى الرغم من الارتفاع فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى والتحسن فى الأرصدة المالية، فهناك عبئاً متزايداً من ارتفاع تكاليف المعيشة، ولا سيما لدى الفئات السكانية الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً، بما فى ذلك، اللاجئين السوريين. وقد ارتفع التضخم فى مؤشر أسعار الاستهلاك إلى ٣٥٪ فى يوليو ٢٠١٧، بينما وصل التضخم فى مؤشر أسعار الغذاء إلى ذروة غير مسبوقة (٤٤٪) فى أبريل ٢٠١٧، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الأسر المعيشية فى تلبية احتياجاتها الأساسية من السلع الغذائية وغير الغذائية [٧]. وقد انخفضت مؤخراً معدلات التضخم السنوية فى مؤشر أسعار الاستهلاك ومؤشر أسعار الغذاء إلى ١٣,٦٪ و١١,٥٪ على التوالى (أغسطس ٢٠١٨)، وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال الآثار المتراكمة للزيادة التراكمية فى الأسعار منذ عام ٢٠١٦ تفرض مزيداً من الضغوط على الفئات السكانية الضعيفة.

واستناداً لنتائج تقييم مواطن الضعف للاجئين ومساهمات المانحين المتاحة، استهدف برنامج الأغذية العالمى شهرياً ٧٧ ألف فى المتوسط من السوريين الأكثر ضعفاً، من الرجال والنساء والفتيان والفتيات، وما يقرب من ٢٩٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين فى القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنصورة ومرسى مطروح، فى عام ٢٠١٨.

ويتلقى اللاجئون المستهدفون المساعدات فى صورة قسائم غذائية شهرية، تبلغ قيمتها حوالى ٢٢ دولار أمريكي [٨]، يمكنهم صرفها فى ٥٠ فرع من فروع المجمعات التجارية الكبرى فى مصر، المنتشرة فى المناطق التى يقيم فيها اللاجئين، ويتيح نظام القسائم للاجئين استعادة الإحساس بالحياة الطبيعية والكرامة، إذ يمنحهم فرصة شراء الأطعمة التى يختارونها.

ومنذ أن بدأ برنامج الأغذية العالمى تقديم المساعدات للاجئين السوريين فى عام ٢٠١٣، يُقدر النقد الذى تم ضخه فى الاقتصاد بمبلغ ١٥٥ مليون دولار أمريكى، من خلال برنامج القسائم، والتحويلات النقدية، وشراء الأغذية محلياً، وغيرها من النفقات [٩]. ويقدم البرنامج المساعدات الغذائية من خلال القسائم الإلكترونية (٩٠٪) والقسائم الورقية (١٠٪)، مما يحسن الكفاءة ويجنب اللاجئين تكاليف المواصلات، علاوة على ذلك، منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥، تم تنفيذ برنامج للوجبات المدرسية فى المدارس الابتدائية العامة، التى تضم لاجئين سوريين فى أربع محافظات، ومن خلال هذا التدخل، يحصل ما يقرب من ٤٣٦ ألف طفل سورى ومصرى بالمدارس الابتدائية يومياً على بسكويت (منتج محلياً) ذو قيمة غذائية عالية وغنى بالطاقة، ويهدف المشروع إلى زيادة فرص الأطفال السوريين والمصريين على حد سواء فى الوصول إلى نظام التعليم العام فى مصر ومواظبتهم عليه، ومن ثم يسهم فى استراتيجية «لا لضياع جيل».

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

بائعون من اللاجئين السوريين يقدمون الطعام الذي أعدوه في مناسبة للاحتفال بمبادرات اللاجئين في الإسكندرية، مصر.

٧ الدراسة الاستقصائية الربع سنوية للعمل - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
٨ تخضع للتعديل بصفة دورية وفقاً للأسعار السوقية السائدة وسعر التحويل
٩ الأرقام حتى سبتمبر ٢٠١٧، وتغطى فترة "عمليات الطوارئ" وفترة "العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش"

الاحتياجات وجوانب الضعف والأهداف

جدول السكان

الفئة السكانية		٢٠١٩		٢٠٢٠	
		السكان المحتاجون	السكان المستهدفون[١٠]	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون
اللاجئون السوريون	رجال	٣٨,٣٠٠	٣١,٠٠٠	٣٨,٣٠٠	٣١,٠٠٠
	نساء	٣٦,٦٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٦,٦٠٠	٢٨,٠٠٠
	فتيان	٢٩,١٠٠	٢١,٠٠٠	٢٩,١٠٠	٢١,٠٠٠
	فتيات	٢٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الإجمالى الفرعى		١٣١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٣١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
أفراد المجتمع المحلي المتأثرة	رجال	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
	نساء	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
	فتيان	٢٠٢,٥٠٠	٢٠٢,٥٠٠	٢٠٢,٥٠٠	٢٠٢,٥٠٠
	فتيات	٢٤٧,٥٠٠	٢٤٧,٥٠٠	٢٤٧,٥٠٠	٢٤٧,٥٠٠
الإجمالى الفرعى		٤٥٨,٠٠٠	٤٥٨,٠٠٠	٤٥٨,٠٠٠	٤٥٨,٠٠٠
اللاجئون الفلسطينيون من سوريا (إن وجد)	رجال	٨٩٩	٨٩٩	٨٩٩	٨٩٩
	نساء	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
	فتيان	٤٦٤	٤٦٤	٤٦٤	٤٦٤
	فتيات	٥٥١	٥٥١	٥٥١	٥٥١
الإجمالى الفرعى		٢,٩٠٠	٢,٩٠٠	٢,٩٠٠	٢,٩٠٠
الإجمالى الكلى		٦٠٢,١٢٠	٥٧١,١٢٠	٦٤٨,١٤٢	٦١٧,١٤٢

١٠ الأعمدة المخصصة للسكان المستهدفين هى للمستفيدين المباشرين فقط عند توافر أعداد دقيقة، وإن كان لديك تقديرات للمستفيدين المباشرين بشأن بناء القدرات على الصمود (أى: دعم الأنظمة، وبناء قدرات المؤسسات، وما إلى ذلك)، يرجى إضافتها فى الجزء السردى التالى وليس فى الجدول

«تقييم جوانب الضعف للاجئين السوريين» فى مصر فى عام ٢٠١٧، هو امتداد للبيانات المجمعة من قبل (٢٠١٤ – ٢٠١٦)، وهو بمثابة دراسة استقصائية شاملة متعددة القطاعات على مستوى الأسر المعيشية، تستند إلى البيانات المجمعة مسبقاً بالتعاون بين برنامج الأغذية العالمى والمفوضية، ويبين النهج الموحد لمؤشرات الإبلاغ عن الأمن الغذائى أن ما يقرب من ٥١٪ من اللاجئين السوريين ينعمون بالأمن الغذائى، أما الباقين فإما أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائى أو معرضين له.

وبشكل عام، ارتفعت نسبة الأسر المعيشية التى تنعم بالأمن الغذائى من ٤٠,٧٪ فى عام ٢٠١٦، إلى ٥١,٤٪ فى عام ٢٠١٧، فى حين يعانى ٥,٣٪ من انعدام الأمن الغذائى، و٤٣,٤٪ معرضين له، وتزداد قابلية التعرض لانعدام الأمن الغذائى فيما بين اللاجئين السوريين فى كل من الإسكندرية ودمياط (٥٦٪ و ٥٢٪ على التوالى) مقارنة بإقليم القاهرة الكبرى.

تم حساب درجات استهلاك الغذاء للمستفيدين وغير المستفيدين من برنامج الأغذية العالمى على حد سواء، وأظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من اللاجئين، الذين تلقوا مساعدات من البرنامج، حصلوا على درجة مقبولة فى استهلاك الغذاء (٩٢,٧٪) مقارنة بالدرجة التى حصل عليها هؤلاء الذين لم يتلقوا هذه المساعدات (٧٦,١٪)، وبالمثل، فمن المرجح، أن يتمتع اللاجئون بنظام غذائى أكثر تنوعاً، إذ أن ١٠,٢٪ فقط من اللاجئين الذين تلقوا مساعدات من البرنامج يتمتعون بتنوع غذائى منخفض/ متوسط، بينما تبلغ هذه النسبة ٢٧,١٪ بين اللاجئين الذين لم يتلقوا هذه المساعدات، واضطر معظم اللاجئين من الفئتين - الذين تلقوا المساعدات والذين لم يتلقوها - لاتخاذ استراتيجيات سلبية للتأقلم لتوفير الحد الأدنى من احتياجاتهم من الغذاء (٦٢,٥٪ و ٧٣,٢٪ على التوالى)، وعلى الرغم من ذلك، فإن اللاجئين الذين لم يتلقوا هذه المساعدات كانوا أكثر اعتماداً على آليات التأقلم مع الشدة (٦٧,٨٪) مقارنة بالذين تلقوها (٥٦,٤٪).

التوجهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

فى إطار النتيجة الاستراتيجية ٢ فى الخطة الاستراتيجية القطرية، سيكفل برنامج الأغذية العالمى للاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى، والفئات السكانية النازحة، والمجتمعات المضيفة فى مصر الحصول على الغذاء الكافى على مدار السنة، ونتيجة لذلك، سيتم معالجة أسباب الضعف الكامنة، وسيقوم المستفيدون بتعزيز قدرتهم على الاعتماد على الذات، مما سيؤدى إلى خفض اعتمادهم على المساعدات الدولية بمرور الوقت، والأهم من ذلك، فإن هذا النهج سيعزز التماسك الاجتماعى بين الفئات السكانية المختلفة التى تعيش فى المناطق المعرضة للخطر، والتى يعيش فيها اللاجئون السوريون أيضاً.

وتهدف الخطة إلى تقديم المساعدات الغذائية المباشرة فى عام ٢٠١٩ لما يربو على ١٠٠ ألف من اللاجئين السوريين الضعفاء المستهدفين، من خلال تقديم تحويلات نقدية غير مشروطة فى صورة قسائم تصرف شهرياً، مما يتيح للمستفيدين شراء الأطعمة المختلفة، علاوة على ذلك، سيتم، بالتعاون مع الشركاء الصحيين وغيرهم من الأطراف المعنية، تقديم التحويلات الغذائية المشروطة، لدعم الاحتياجات الغذائية لعدد ٨٠٠٠ سيدة سورية ومصرية من الحوامل والمرضعات، وذلك لتحسين استهلاك الطعام، وتنوع الغذاء، والحالة التغذوية لهن ولأطفالهن الرضع، وهذه المساعدة مشروطة بحضورهن شهرياً للخضوع لفحوصات ما قبل الولادة أو لفحص الأطفال.

سيقدم برنامج الأغذية العالمى للاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفا أنشطة تعزيز القدرة على الصمود، وذلك لتعزيز ودعم برامج القابلية للتوظيف، وفرص كسب العيش، مما يعزز الاعتماد على الذات، وتتضمن هذه الأنشطة زيادة فرص الحصول على التدريب المهنى والتدريب على المهارات للاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة، مما يتيح الخروج تدريجياً من قائمة المساعدات المباشرة ودعم الاعتماد على الذات، وستضمن المساعدات الغذائية إدماج فئات معينة من المستفيدين الضعفاء، وستستهدف أنشطة الإغاثة ٥٠٪ على الأقل من المستفيدين الإناث، وعلاوة على ذلك، سيكفل تنفيذ الأنشطة المساواة بين النساء والفتيات والشباب وكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة، فى الوصول لكافة أنشطة الإغاثة وتعزيز القدرة على الصمود.

سيتولى برنامج الأغذية العالمى، كجزء من البرنامج الوطنى للتغذية المدرسية، الذى تضطلع بإدارته وزارة التضامن الاجتماعى ووزارة التربية والتعليم، تقديم عبوة من البسكويت بالتمر ذو القيمة الغذائية العالية يومياً أثناء اليوم الدراسى لحوالى ٥٠٠ ألف طفل سورى وغير سورى فى المرحلة الابتدائية وما قبل الابتدائية فى المدارس العامة فى أربع محافظات (القاهرة والإسكندرية ودمياط والقليوبية)، مع التركيز بشكل خاص على اللاجئين السوريين، وسيدعم قطاع الأمن الغذائى، من خلال هذه التدخلات المدرسية، تحسين إمكانية حصول اللاجئين السوريين على خدمات التعليم التى تقدمها الحكومة المصرية، ويسهم القطاع أيضاً فى استراتيجية «لا لضياع أى جيل»، من خلال زيادة إمكانية بقاء هؤلاء الأطفال فى نظام التعليم، ومن المتوقع أن تدعم تدخلات المشروع خلق علاقات إيجابية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتسهم التغذية إسهاما كبيراً فى الخطط الوطنية لشبكة الأمان الاجتماعى وكذلك الاستثمار المستدام فى رأس المال البشرى.

سيتم مواءمة أنشطة قطاع الأمن الغذائى مع الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (٢٠١٨-٢٠٢٣)، التى تركز على تعزيز القدرة الوطنية على معالجة الأسباب الكامنة وراء إمكانية التعرض لانعدام الأمن الغذائى وسوء التغذية، مع الاستجابة للاحتياجات الإنسانية فى الوقت ذاته، وإلى جانب أنشطة الإغاثة، سيضطلع القطاع بتنفيذ أنشطة تتعلق بتوفير سبل العيش وتنمية المعرفة والمهارات، والتى من شأنها أن تعزز الاعتماد على الذات، وسيتم التوسع فى نطاق هذه الأنشطة لتشمل المجتمعات المضيفة، بغية إزالة التفاوتات وتحقيق المزيد من التماسك الاجتماعى وضمان المساواة فى الحصول على الغذاء.

إطار المساءلة

يعتمد برنامج الأغذية العالمي والوكالات الشريكة عدة آليات للمساءلة وجمع تعقيبات اللاجئين السوريين، وذلك لضمان الكفاءة في تقديم المساعدات الغذائية، مع الالتزام بمعايير المساعدات الإنسانية العالمية بشأن الحماية والكرامة والمساواة في المشاركة والشمول والمساواة بين الجنسين، على سبيل المثال، تتبع أفرقة المتابعة والتقييم التابعة للبرنامج خطة متفق عليها تعتمد على النتائج، ويقوم مساعدو موظفي الرصد الميداني بعملية مستمرة بصفة دورية، وهي رصد المخرجات والنتائج، من خلال زيارة مواقع التوزيع وتجار التجزئة والعيادات الصحية وأماكن التدريب، وإجراء المناقشات الجماعية المركزة ورصد الإشراف من خلال قوائم مرجعية، علاوة على ذلك، هناك خط ساخن داخلي وصفحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" مخصصان لتوثيق الاستفسارات والمسائل المختلفة والإبلاغ عنها، كما يوجد في كافة مواقع التوزيع صناديق للشكاوى، وهناك نظام لتوثيق استجابة برنامج الأغذية العالمي للمسائل المتعلقة بالتنفيذ في حينها.

تُنَظَم بصورة متكررة جلسات لتوعية الجمهور ومناقشته فيما يتعلق بتغيير البرامج، إذ تجرى تشاورات مع المستفيدين والقادة المجتمعيين والمنظمات غير الحكومية الشريكة في كافة مراحل تصميم المشروعات وتنفيذها، لضمان تلبية احتياجات المجتمعات وشعورها بالمشاركة في البرامج وملكيتها، وتجمع نتائج الدراسات الاستقصائية المعنية برصد نتائج الأمن الغذائي بصفة منتظمة، وذلك لرصد حالة الأمن الغذائي لدى المستفيدين الذين حصلوا على المساعدات مقارنة بالذين لم يحصلوا عليها، وتجمع البيانات الكمية والنوعية ويتم التحقق من صحتها وتبادلها مع كافة الأطراف المعنية ذات الصلة للاستعانة بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتنفيذية.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

بائعون من اللاجئين السوريين يقدمون الطعام الذي أعدوه في حدث مشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكاريتاس بالإسكندرية، مصر.

جدول الاستعراض العام لاستجابة القطاع

الهدف ١:	حصول اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمهجرين والمجتمعات المضيفة في مصر على الغذاء الكافي على مدار العام.						
الهدف الدلالي ١:	عدد اللاجئين الضعفاء الذين يستفيدون من أنشطة البرنامج	**خطّ الأساس:**	٩١,٠٠٠	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	١٠٠,٠٠٠	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	١٠٠,٠٠٠

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٨	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,١ يحصل اللاجئون المستهدفون والمهجرون على المساعدات الغذائية من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يتلقون تحويلات غذائية/ نقدية/ قسائم سلع	٧٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٥٢,١٠٤	١١,٣٢١,٨٣٠	٣٦,٣٨٣,٢٥١	١١,٧٥١,٧٩٠
	النسبة المئوية لإجمالي قيمة القسائم (معبر عنها بالطعام/ النقد) التي تم صرفها من قبل المستفيدين المستهدفين	٪٩٠	٪٩٠				
٢,١ النساء والفتيات الحوامل والمرضعات وأطفالهن الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٢٣ شهرًا من اللاجئين والمهجرين والمجتمعات المضيفة يتلقون المساعدة الغذائية من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية	عدد النساء اللاتي يتلقين تحويلات غذائية/ نقدية/ قسائم سلع	٨٠٠٠	٨,٠٠٠	٢,٤٧٧,٣٩٩	-	٢,٥٧١,٤٨٢	-
	إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج			٤٨,٩٧٨,٩٠١	٢٢,٧٧١,٢٢٨	٥٠,٩٥٨,٧٢٥	٢٣,٧٥٥,٧٨٢

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٨	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٣,١ يتلقى اللاجئون المستهدفون والمهجرون والمجتمعات المضيفة مساعدة مرهونة بمشاركتهم في أنشطة سبل العيش وتنويع مصادر الدخل من أجل تحسين قدرتهم على الصمود والمرونة	عدد الأشخاص المدربين	١,٢٠٠	١,٢٠٠	٢٩٢,١٣٧		٢٩٨,٩٩٩	
	عدد أنشطة تنمية القدرات المقدمة	٦٠	٦٠				
	عدد النساء والرجال والفتيان والفتيات الذين يتلقون تحويلات غذائية/ نقدية/ قسائم سلع	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٢٠٤,٣٨٥		٢١٢,١٤٧	
٤,١ يتلقى أطفال المدارس وجبات خفيفة مغذية كل يوم يذهبون فيه إلى المدرسة لتشجيعهم على الحضور واستكمال احتياجاتهم الغذائية الأساسية	عدد الفتيان والفتيات الذين يتلقون يوميًا وجبات خفيفة في المدرسة	٤٢٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١١,٤٤٩,٣٩٨	١١,٤٤٩,٣٩٨	١٢,٠٠٣,٩٩٢	١٢,٠٠٣,٩٩٢
	إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج			١١,٩٤٥,٩٢٠	١١,٤٤٩,٣٩٨	١٢,٥١٥,١٣٨	١٢,٠٠٣,٩٩٢

المتطلبات المالية

حسب الوكالة	متطلبات الميزانية لعام ٢٠١٩			متطلبات الميزانية لعام ٢٠٢٠		
الوكالة المنظمة	مكون اللاجئين	مكون القدرة على الصمود	الإجمالى لعام ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)	مكون اللاجئين	مكون القدرة على الصمود	الإجمالى لعام ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)
برنامج الأغذية العالمى	٣٧,٥٢٩,٥٠٣	١١,٩٤٥,٩٢٠	٤٩,٤٧٥,٤٢٣	٣٨,٩٥٤,٧٣٣	١٢,٥١٥,١٣٨	٥١,٤٦٩,٨٧١
الإجمالى	٣٧,٥٢٩,٥٠٣	١١,٩٤٥,٩٢٠	٤٩,٤٧٥,٤٢٣	٣٨,٩٥٤,٧٣٣	١٢,٥١٥,١٣٨	٥١,٤٦٩,٨٧١

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

استجابة قطاع التعليم

الوكالات الرئيسية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (رئيس) واليونيسيف (رئيس مشارك)	
الشركاء فى المناشدة	المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن، اليونيسـيف، الهـلال الأحمـر المصـرى، منظمـة كيـر، هيئـة الإغاثـة الكاثوليكيـة، مؤسسـة فـرد، بـلان إنترناشـيونال، هيئـة إنقـاذ الطفولـة	
شركاء آخرون	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى، برنامج الأغذية العالمى، المنظمات المجتمعية	
الأهداف	١- زيادة إمكانية الحصول على التعليم للأطفال المتضررين من الأزمة ٢- تحسين جودة التعليم النظامى وغير النظامى في ظل بيئة توفر لهم الحماية ٣- تعزيز قدرة النظام التعليمى لتقديم استجابة فى مجال التعليم منسقة ومستندة إلى الأدلة وفى الوقت المناسب.	
مؤشر المساواة بين الجنسين	أ١	
المتطلبات المالية	٢٠١٩	٢٠٢٠
المتطلبات المالية للاجئين	١٢,٨١٩,١٥٤ دولار أمريكي	١٢,٣٥١,١٨١ دولار أمريكي
المتطلبات المالية لتعزيز القدرة على الصمود	٧,٥٥٤,٤٧٣ دولار أمريكي	٧,٦٧٤,٣٥٠ دولار أمريكي
إجمالى المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود 2016	٢٠,٣٧٣,٦٢٦ دولار أمريكي	٢٠,٠٢٥,٥٣١ دولار أمريكي

الوضع الراهن

تواصل وزارة التربية والتعليم المصرية – على مدار السنوات الست الماضية – منح اللاجئين السوريين، من الفتيان والفتيات والمراهقين والشباب، الوصول الكامل للتعليم العام، على قدم المساواة مع أقرانهم من المصريين، ويغطى هذا القرار السخى كافة مراحل التعليم، بما فى ذلك، إمكانية الالتحاق بالمدارس المهنية والفنية، وكذلك الكليات والمعاهد العليا، وفى السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩، أشارت الوزارة إلى أن حوالى ٤٢٣٠٠ طالب سورى، من المسجلين وغير المسجلين لدى المفوضية على حد سواء، قيدوا بالمدارس العامة المصرية، وعلاوة على ذلك، يتلقى ما يقرب من ٧٣٠٠ من أبناء اللاجئين وبناتهم تعليمهم فى مراكز التعليم المجتمعية السورية التى تم إنشاؤها لهم، وتوظف هذه المراكز المدرسين السوريين، الذين - لولا هذه المراكز - ما وجدوا فرصة لكسب العيش فى أى مكان آخر، ويواصل قطاع التعليم العمل مع الوزارة وغيرها من شركاء الحكومة المصرية؛ لضمان أن أبناء اللاجئين وبناتهم، الذين انتهت صلاحية تصاريح الإقامة الخاصة بأسرهم، قد تمكنوا من الالتحاق بالمدارس بأسرع ما يمكن.

ووفقاً لإحصاءات وزارة التعليم العالى، يقيد ما يقرب من ٦٥٠٠ من شباب اللاجئين سنوياً بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية المصرية، وتشترط الوزارة حصولهم على شهادات إتمام التعليم الثانوى للالتحاق بالكليات والجامعات، وتواصل قبول الشهادات السورية بغض النظر عن سنة الحصول عليها، شريطة دفع رسوم عند التسجيل للالتحاق بهذه الجامعات.

وعلى مدى السنوات الست الماضية، نجح شركاء الخطة فى تحسين إمكانية الوصول للمدارس العامة عن طريق دعم الوزارة فى بناء فصول إضافية وإعادة إصلاح المدارس وتجديدها، وتوفير المواد والمستلزمات التعليمية المختلفة، بما فى ذلك، أجهزة تكنولوجيا المعلومات، وطباعة الكتب المدرسية للمراحل الأولى من التعليم، وتجهيز الفصول الدراسية بأحدث الأنظمة الرقمية للفصول الذكية، إلى جانب تجهيز المدارس بمعامل الكمبيوتر وغرف المصادر. ولتحسين جودة التعليم عقد شركاء الخطة عدة جلسات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين والمدرسين لتعزيز المهارات التربوية لدى المدرسين التابعين للوزارة والمدرسين العاملين بالمدارس المجتمعية، وزيادة حيز الحماية المتاح لأطفال اللاجئين وأطفال المجتمع المضيف لأقصى قدر ممكن، وقد استفاد الأطفال الملتحقين بالمدارس العامة والمدارس المجتمعية المستهدفة، من الخدمات الأخرى، مثل الدعم النفسى والاجتماعى والتدريب على المهارات الحياتية والأنشطة اللاصفية.

ونظراً للوضع الاقتصادى الحالى فى البلاد والخطة الطموحة التى وضعتها الحكومة المصرية لتحديث التعليم وإصلاحه، تعانى موارد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى من ضغوط شديدة، ومن ثم، فمن أجل دعم السلطات المصرية لاستدامة تقديم هذا المستوى من المساعدات للأطفال والشباب اللاجئين، من خلال نظام التعليم العام، يتعين على شركاء الخطة والجهات المانحة إبداء بوادر ملموسة للتضامن والمشاركة فى تحمل الأعباء.

ولاستدامة إمكانية وصول اللاجئين فى مصر إلى مدارس التعليم العام، من التعليم الأساسى حتى التعليم الثانوى، تتوقع الحكومة المزيد من الاحتياجات للتعليم والرعاية فى مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسى، والتعليم الثانوى، والتعليم العالى.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ أحمد محسن

يعبر الأطفال اللاجئون السوريون في سن المدرسة عن مشاعرهم تجاه بلدهم الأم خلال أنشطة ترفيهية.

الاحتياجات وجوانب الضعف وتحديد الأهداف

جدول السكان

الفئة السكانية		٢٠١٩		٢٠٢٠	
		السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون
اللاجئون السوريون	الرجال	١١,٧٩٠	١١,٧٩٠	١١,٨٧٠	١١,٨٧٠
	النساء	٨,٨٤٠	٨,٨٤٠	٨,٩٠٠	٨,٩٠٠
	الفتيان	٢٦,٥٤٠	٢٦,٥٤٠	٢٦,٧٢٠	٢٦,٧٢٠
	الفتيات	٢٤,٧٧٠	٢٤,٧٧٠	٢٤,٩٥٠	٢٤,٩٥٠
الإجمالي الفرعي		**٧١,٩٤٠**	**٧١,٩٤٠**	**٧٢,٤٤٠**	**٧٢,٤٤٠**
أفراد المجتمع المحلي المتأثرة	الرجال	١٢٥,٠٠٠	١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠
	النساء	١٢٥,٠٠٠	١,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠
	الفتيان	٧٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٧٢١,٣٨٠	٢٥,٠٠٠
	الفتيات	٦٩١,٣٥٠	٢٥,٠٠٠	٦٦٤,٩٥٠	٢٥,٠٠٠
الإجمالي الفرعي		**١,٦٩١,٣٥٠**	**٥٢,٠٠٠**	**١,٥٨٦,٣٣٠**	**٥٢,٠٠٠**
الإجمالي الكلي		**١,٧٦٣,٢٩٠**	**١٢٣,٩٤٠**	**١,٦٥٨,٧٧٠**	**١٢٤,٤٤٠**

على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم، إذ وصل إلى ٨٩٪ - وفقاً للدراسة الاستقصائية الداخلية الأخيرة التي أجرتها المفوضية عام ٢٠١٨ – فلا يزال هناك بعض العقبات التي تتعلق بالوصول للتعليم، ففي يناير ٢٠١٨، أجرت المفوضية دراسة استقصائية عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وشملت هذه الدراسة ما يربو عن ٥٦٩ أسرة من الأسر السورية التي لديها أطفال في سن الدراسة وحددت الأسباب الجذرية وراء امتناع المتعلمين الصغار عن الذهاب إلى المدرسة أو التسرب منها في مرحلة مبكرة، وتبين نتائج هذه الدراسة أن ١١٪ من أطفال اللاجئين السوريين لا يقيدوا بالمدارس ولا يذهبوا إلى المدرسة سوى ثلاث مرات في الأسبوع، ويعزى ذلك إلى الفقر العام وعمل الأطفال، وبسبب الحالة الاقتصادية الراهنة في البلاد وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، هناك عدد متزايد من أسر اللاجئين يناضل من أجل تغطية تكاليف المعيشة اليومية وتكاليف التعليم المباشرة وغير المباشرة.

ومن بين التحديات الجسيمة التي أشارت إليها الأسر السورية وكذلك أفراد المجتمعات المتأثرة، ولا سيما النساء والفتيات، اكتظاظ الفصول الدراسية بالأطفال، والموارد المستنفدة، وعائق اللهجة، وبُعد المدارس، وهناك أيضاً تحديات أخرى تتضمن الافتقار إلى مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين ودعمهم بصورة كافية للشباب والفتيان والفتيات اللاجئين الضعفاء، وكذلك تعرض التلاميذ للعقاب البدني في المدارس وغيره من أشكال العنف الأخرى.

وفي يناير ٢٠١٦، أصدرت وزارة التعليم العالي قراراً ينص على أن اللاجئين السوريين الذين حصلوا على شهادة إتمام المرحلة الثانوية من إحدى المدارس العامة في مصر هم فقط الذين لهم الحق في الالتحاق بالجامعات على قدم المساواة مع أقرانهم من المصريين، أما الذين حصلوا على هذه الشهادة من سوريا فيتعين عليهم دفع ٥٠٪ من قيمة رسوم الدراسة للطالب الأجنبي، والتي تزيد عن ٢٥٠٠ دولار أمريكي سنوياً، كما أن جميع الحاصلين على هذه الشهادة من خارج مصر أو سوريا فيتعين عليهم دفع قيمة رسوم الدراسة للطلبة غير المصريين بالكامل سنوياً، ويتطلب الأمر زيادة فرص التعليم العالي لمواجهة العدد المتزايد من خريجي المدارس الثانوية، ووفقاً لأعداد المتقدمين بطلبات للحصول على منح دراسية للتعليم العالي، فإن ٢٠٠٠ طالب تقريباً من طلبة هذه المرحلة في حاجة إلى هذا الدعم، وبالنسبة للمقبولين في السنة الدراسية ٢٠١٩/٢٠١٨، تلقى شركاء الخطة ما يقرب من ١٥٠٠ طلب من المتقدمين المؤهلين، بينما ٢٨ فقط (٢٤ في مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين و٤ في الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا) منهم هم القادرون على الاستفادة من هذا النظام من أنظمة المنح.

التوجهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

سيواصل شركاء الخطة دعمهم لوزارة التربية والتعليم، وذلك من أجل (١) تيسير المساواة فى الحصول على فرص التعليم والرعاية فى مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسى، والتعليم الثانوى لجميع الفتيات والفتيان والشباب اللاجئين، (٢) تحسين جودة التعليم فى ظل بيئة توفر لهم الحماية، (٣) تعزيز قدرة النظام التعليمى لتقديم استجابة فى مجال التعليم منسقة ومستندة إلى الأدلة وفى الوقت المناسب. ويركز شركاء الخطة، على وجه الخصوص، على التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة وكذلك المسائل المتعلقة بالشباب، وسيكون كلاهما مستهدفاً بالتدخلات، تمشياً مع الخطط الوطنية المصرية، التى تتضمن تفاصيلها التزامات الرئيس المصرى بالشباب وإصلاح قطاع التعليم.

وهناك ما يقرب من ٥١ ألف من الفتيان والفتيات والشباب اللاجئين هم المستهدفون للحصول على منح تعليمية عند القيد فى المدرسة وإثبات الحضور بانتظام، وتساهم المنحة فى الرسوم المدرسية والزى المدرسى والكتب والأدوات المدرسية وتكاليف المواصلات، وذلك لتيسير عملية التعلم، وتوزع المنحة وفقاً للسنة الدراسية ونوع المدرسة والصف الدراسى، وسيقدم دعم إضافى (يتراوح بين ١٠٠ -١٤٧ دولار امريكى) للأطفال الذين ينتمون إلى أسر معوزة، عاجزة عن دفع الرسوم المدرسية لهم حتى مع حصولهم على المنحة، على أساس كل حالة على حدة، وسيكثف شركاء الخطة جهودهم لتحديد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وتزويدهم ببرامج التعلم التعويضى والمعجل.

وشركاء الخطة ملتزمون بدعم المدارس العامة لتقديم فرص متساوية فى الحصول على التعليم للفتيات والفتيان الأكثر ضعفاً، ولا سيما الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والأطفال غير المصاحبين والمنفصلين عن ذويهم، ويتحقق ذلك من خلال برنامج طموح للشمول، يهدف إلى تعميم مراعاة الفئات الضعيفة بطريقة مستدامة وميسورة التكلفة، علاوة على ذلك، سيتلقى الفتيان والفتيات السوريين ذوى الإعاقة دعم للوصول إلى المدارس الشاملة الموجودة فى مناطق إقامتهم، والتى تلبى احتياجاتهم فى مجالى التعليم والرعاية، وسيحصل هؤلاء الأطفال على منح تعليمية خاصة لتغطية الرسوم المدرسية وتكاليف المواصلات وغيرها من الخدمات المخصصة.

وسيدعو شركاء الخطة وزارة التربية والتعليم لتبنى وتعميم أفضل الممارسات والنماذج والنُهُج الناجحة، التى تركز على إصلاح المدارس ونظام التعليم الشامل؛ لضمان دمج اللاجئين بنجاح فى المدارس العامة، وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز قدرات المدارس الموجودة بالمناطق التى يتركز فيها اللاجئين السوريين بكثرة، وتطبيق برنامج شامل للتطوير المهنى للمعلمين، وتحسين قدرة العاملين بالمدارس، ودعم نموذج إصلاح المدارس، الذى يتيح للأطراف المعنية، مثل المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين والطلبة وأولياء الأمور والقادة المجتمعيين، عرض آرائهم ويمنحهم فرصة لتحسين العملية التعليمية فى الأحياء التى يعيشون فيها، وستعود هذه الأنشطة بالنفع على أطفال اللاجئين وأطفال المجتمعات المضيفة على حد سواء، وستعزز التعايش والمزايا الإنمائية طويلة الأمد على الصعيد الوطنى.

وسيتم تنفيذ تدخلات مادية لبناء القدرات، فيما يتعلق بتشييد الفصول الدراسية وتجديدها وتطويرها، وتوفير مرافق المياه وخدمات الصرف الصحى والنظافة الصحية بالمدارس العامة وتزويدها بأثاث إضافى، وسيتم تصميم وطباعة المواد التعليمية والكتب الدراسية اللازمة للأطفال فى مرحلة الحضانة والمرحلة الابتدائية؛ لتعزيز التحفيز المبكر لهم، وكذلك تحسين مستوياتهم فى الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب فى المرافق التعليمية والمدارس المختارة. ويعمل شركاء الخطة عن كثب مع قطاع الحماية، بما فى ذلك، الحماية المجتمعية وحماية الطفل والصحة العامة وسبل العيش والشركاء؛ لضمان أن المدارس توفر للأطفال بيئة للتعلم مأمونة ومواتية، وسيستفيد أطفال اللاجئين وأطفال المجتمعات المضيفة من الجلسات التثقيفية التى تنعقد بشأن المهارات الحياتية والمواطنة، لبناء قدراتهم على الصمود وتعزيز التماسك الاجتماعى.

يواصل شركاء الخطة إجراء تدخلات بناء القدرات لدعم المدارس المجتمعية السورية فى مصر، والتى يحضر فيها ما يقرب من ٧٢٠٠ من الفتيان والفتيات السوريين فصولاً غير رسمية وتعويضية، وتطبق المناهج المصرية، ويتيح هذا النهج المبتكر للطلبة السوريين التعلم فى بيئة مأمونة ومألوفة ثقافياً، كما أنهم يحصلون على الاعتماد المصرى إن اجتازوا الامتحانات الوطنية.

ويقدم شركاء الخطة خدمات شاملة لدعم التعليم، للفتيان والفتيات اللاجئين غير المصحوبين، وكذلك برامج للتعليم والتدريب الفنى والمهنى وبرامج التعليم الأخرى المعدة حسب الطلب، بما فى ذلك، المنح التعليمية وزيادة حيز الحماية المقدمة لهم لأقصى حد ممكن، وتمكينهم ليصبحوا أفراد فاعلين فى مجتمعاتهم، وإعدادهم لسوق العمل. علاوة على ذلك، فمن منطلق أن الشباب اللاجئين ما زالوا يواجهون العديد من التحديات للحصول على التعليم من مصادر خارجية، سيتم فى الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ تنفيذ برنامج معد خصيصاً لتعليم الشباب، وتقديم الدعم النفسى والاجتماعى، وعقد دورات فنية ومهنية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وكذلك أنشطة ترفيهية، لترسيخ جذور الشباب اللاجئين فى مصر، وسيتم تنفيذ مشروع «التعليم من أجل التوظيف» فى مجال التدريب الفنى والمهنى، بالتعاون مع إدارة التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، ليستفيد منه عدد كبير من الشباب اللاجئين – الذكور والإناث - الذين يسعون لدخول سوق العمل. وتواصل «مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين» تقديم المنح المستدامة فى التعليم ما بعد الثانوى لجميع الشباب اللاجئين، علاوة على ذلك، قدمت الحكومة اليابانية فى هذا العام الدراسى أربع منح للدراسة فى «الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا»، التى تقع فى منطقة برج العرب بالإسكندرية.

إطار المساءلة

سيواصل شركاء الخطة عملهم مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي وتعزيز الاندماج في تجمعات اللاجئين.

ويتبنى شركاء الخطة نهجاً متعدد الوكالات، لتلبية الاحتياجات التعليمية للاجئين السوريين، مع التصدي، في الوقت ذاته، لمسائل أساسية، مثل عدم المساواة بين الجنسين والممارسات التمييزية والعنف في المدارس، وسيواصل شركاء الخطة توثيق الممارسات الجيدة، وتعزيز رصدهم للمدارس العامة والمجتمعية؛ لضمان أن الأطفال يتلقون تعليماً على درجة عالية من الجودة في بيئة تعلم مأمونة، وستُنظَم زيارات مشتركة للرصد وستعقد اجتماعات دورية للمجتمعات في جميع أنحاء مصر مع المسؤولين من وزارة التربية والتعليم على المستويين المركزي والمحلي.

وسيواصل شركاء الخطة إجراء تقييمات منسقة للاحتياجات والقدرات، وكذلك رصد التغطية والأثر، لضمان المتابعة الدورية والحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتعليم اللازمة للوكالات لتستعين بها في تخطيطها الاستراتيجي.

وفيما يتعلق بالرصد والتقييم وإعداد التقارير، سيواصل شركاء الخطة تبادل المعلومات استباقياً، وإطلاق أدوات إدارة المعلومات، بما في ذلك، إجراء التقييمات وجمع التعقيبات من المجتمعات على نحو متواصل؛ لضمان التخطيط ووضع البرامج استناداً إلى الأدلة، وضمان إقامة الروابط فيما بين القطاعات.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

أطفال سوريون يحضرون إلى روضة أطفال في الإسكندرية، والتي أسسها لاجئ السوري بمساعدة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

جدول الاستعراض العام لاستجابة القطاع

الهدف ١: زيادة وصول الأطفال والشباب المتأثرين من الأزمة للتعليم

الهدف الدلالي ١:	# الأطفال المسجّلين في المؤسسات التعليمية	**خطّ الأساس:**	٨٥٪ من ٢٦,٥٤٠ فتى و٢٤,٧٧٠ فتاة	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٩٠٪ من ٢٦,٥٤٠ فتى و٢٤,٧٧٠ فتاة	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٩٣٪ من ٢٦,٥٤٠ فتى و٢٤,٧٧٠ فتاة

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,١ وصول شامل محسّن إلى التعليم (رسمي وغير رسمي) من قبل كلّ الأطفال، والمراهقين والشباب ضمن الفئات الأكثر ضعفا بسبب الإعاقة ، النوع، النزاع ، اللغة، السن، الفقر، وقضايا حماية الطفل مثل الزواج أو عمالة الأطفال المبكّرة؛	# الفتيان والفتيات (٣-١٧ سنة) ممن تلقوا منحًا تعليمية	٥١,٣١٠ ٢٤,٧٧٠ فتاة، و٢٦,٥٤٠ فتى	٥١,٦٧٠ ٢٤,٩٥٠ فتاة، و٢٦,٧٢٠ فتى	٦,١٦٣,٨٣٥	٢٠٠,٠٠٠	٧,٠٩٨,٩٤٢	٢٠٠,٠٠٠
	# الأطفال (فتيان وفتيات، ٣-١٧ سنة) ممن سجّلوا في التعليم (رسمي وغير رسمي)	٥١,٣١٠ ٢٤,٧٧٠ فتاة، و٢٦,٥٤٠ فتى	٥١,٦٧٠ ٢٤,٩٥٠ فتاة، و٢٦,٧٢٠ فتى				
	# مجموعات تطوير الطفولة المبكرة المقدمة للأطفال	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠				
	# الأطفال (فتيان وفتيات، ٣-١٧ سنة) ممن تلقوا إمدادات ولوازم تعليمية (في التعليم الرسمي وغير الرسمي)	٦,٥٤٠ ٣,٢٧٠ فتى، و٣,٢٧٠ فتاة	٦,٠٠٠ ٣,٠٠٠ فتى، و٣,٠٠٠ فتاة				
٢,١ برامج دعم لضمان خدمات تعليم آمنة، وتتم بالتعاون مع العاملين بحماية الطفل، وتتضمّن تدريب المعلمين، ودعم وزارة التعليم في تأسيس وفرض عمليات منع العقاب البدني في المدارس؛ ومعالجة التنمر والعنف بين الأطفال وتعزيز تحديد الحالات وإحالتها للخدمات المخصصة للأطفال المعرضين لخطر العنف بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي	# المدارس الحكومية والمجتمعية المدعومة بآليات حماية الطفل لمنع العنف ومواجهته والتصدي للتنمر	١٨٠	٢٠٠	٣,٠٧٣,٣٦٣	٥٠,٠٠٠	٢,٩٢٠,٩٦٦	٧٠,٠٠٠
	# الأطفال والمراهقين والآباء والأمهات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى برامج التعايش وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي في المدارس	١٥,٠٠٠ ٧,٥٠٠ ذكر، و٧,٥٠٠ أنثى	١٥,٠٠٠ ٧,٥٠٠ ذكر، و٧,٥٠٠ أنثى				
	# الشباب والمراهقين المستفيدين من المنح الدراسية في مرحلة التعليم العالي	٧٠٠ ٣٥٠ ذكر، و٣٥٠ أنثى	٦٥٠ ٣٢٥ ذكر، و٣٢٥ أنثى				
٣,١ حشد جهود المناصرة والدعم لتقديم منح التعليم العالي للشباب، مع أخذ اعتبارات الحماية في الحسبان. (فكر في إعادة الصياغة بما يتماشى مع المؤشر)	# الشباب والمراهقين المستفيدين من فصول تعليم اللغات	٢,٤٠٠ ١,٣٠٠ ذكر، و ١,١٠٠ أنثى	٢,٤٠٠ ١,٣٠٠ ذكر، و١,١٠٠ أنثى	١,٢١٥,٤٩٤	٢٠,٠٠٠	١,١١٩,١٤١	٢٠,٠٠٠
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				**١٠,٤٥٢,٦٩٢**	**٢٧٠,٠٠٠**	**١١,١٣٩,٠٤٩**	**٢٩٠,٠٠٠**

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٤,١ تحسنت القدرات المادية للمدارس العامة والمجتمعية (بناء وإعادة تأهيل وإنشاء المرافق التعليمية وأماكن التعلم فضلًا عن توفير مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تراعي الفوارق بين الجنسين)	# الفصول في المدارس العامة والمجتمعية التي أعيد تأهيلها، وتم تحسينها، وبناؤها، أو زودت بمرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تراعي الفوارق بين الجنسين	١٠٠٠ فصلًا في ٥٥ مدرسة	٩٠٠ فصلًا في ٥٠ مدرسة	٣,٩٤٠,٩٦٦	٥٠,٠٠٠	٢,٧٣٨,٦٩٨	٥٠,٠٠٠
	# هياكل الروضة التي طورت والمستفيدة من تدخلات بناء القدرات، والحوكمة، وتديب الموظفين	٧٥	٧٥				
	# المدارس العامة التي تستفيد من تدخلات الصحة والسلامة، والتدريب على التأهب لحالات الطوارئ والإخلاء	١٠٠	١٠٠				
	# الأطفال، لا سيما المتسربين من المدرسة، الذين يستفيدون من أماكن التعلم المدعومة (المبادرات المجتمعية) وتدريب المواطنة	٤,٣٣٠ ٢,١٦٠فتى، ٢,١٧٠ فتاة	٤,٣٣٠ ٢١٦٠ فتى، ٢,١٧٠ فتاة				
٥,١ ترتيب الأولويات لالتحاق المراهقين في التعليم المهني النظامي وغير النظامي والتدريب، بما يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتوفير فرص التدريب والتوظيف	# الشباب (١٥-٢٠ سنة) المسجلين في التعليم الفني والمهني الرسمي وغير الرسمي والدورات التدريبية	١,٥٠٠ ٨٠٠ ذكر، ٧٠٠ أنثى	١,٥٠٠ ٨٠٠ ذكر، ٧٠٠ أنثى	٥٦٦,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٦٣٩,٠٣٧	٣٥,٠٠٠
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				**٤,٥٠٦,٩٦٦**	**٨٥,٠٠٠**	**٣,٣٧٧,٧٣٦**	**٨٥,٠٠٠**

التعليم

الهدف ٢:	تحسين نوعية التعليم الرسمي وغير الرسمي ضمن بيئة تعلم حمائية/وقائية						
الهدف الدلالي ٢:	٪ و# الطلاب المستفيدون فى المناطق المتأثرة	**خطّ الأساس:**	٥٠٪ من ٢٦,٥٤٠ فتى و ٢٤,٧٧٠ فتاة	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٧٠٪ من ٢٦,٥٤٠ فتى و ٢٤,٧٧٠ فتاة	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٨٠٪ من ٢٦,٥٤٠ فتى و ٢٤,٧٧٠ فتاة

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,٢ توفير التطوير المهني للمعلمين والميسّرين والعاملين في المدرسة وتدريبهم على المنهجيات الوقائية والتفاعلية التي تركز على الطفل	الأطفال (٥-١٧ سنة، فتيات/ فتيان) المستفيدين من أنشطة مهارات الحياة وأنشطة المواطنة في الأماكن غير الرسمية	٥,٢٠٠ ٢,٥٠٠ ذكر، ٢,٧٠٠ أنثى	٥,٠٠٠ ٢,٥٠٠ ذكر، ٢,٥٠٠ أنثى	١,١٧٢,٧٣٧	٣٠٠٠٠	١,١٥٣,٤٦٧	٣٠,٠٠٠
٢,٢ استفاد الأطفال والشباب والمراهقون من تعليم المهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية	# الأطفال (فتيان وفتيات، ٣-١٧ سنة) ممن سجّلوا في التعليم (رسمي وغير رسمي)	١٣٤٠ ٦٦٠ فتى، ٦٨٠ فتاة	١٧٠٤ ٨٥٠ فتى، ٨٥٤ فتاة	٦٨٥,٦٧٥	٥٠,٠٠٠	٢,٧٨٧,٥٣٦	٥٠,٠٠٠
	# مجموعات تطوير الطفولة المبكرة المقدمة للأطفال	١٠,٥٠٠ ٥,٢٥٠فتى،	١٠,٥٠٠ ٥,٢٥٠فتى،				
	٢,٢ استفاد الأطفال والشباب والمراهقون من تعليم المهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية	٩,١٠٠ ٤,٥٠٠فتى، ٤,٦٠٠ فتاة	٨,٢٠٠ ٤,١٠٠فتى، ٤,١٠٠ فتاة				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١,٨٥٨,٤١٢	٨٠,٠٠٠	٣,٩٤١,٠٠٣	٨٠,٠٠٠

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٣,٢ شراء وتوزيع الكتب المدرسية والمواد التدريسية والتعليمية، واللوازم المدرسية (الحقائب المدرسية، ومجموعة أدوات "المدرسة في علبة")	# الأطفال (٥-١٧ سنة) ممن استلموا الكتب المدرسية، والمواد التعليمية، والحقائب المدرسية	٥١٩٠ ٢٥٩٥ فتى, ٢٥٩٥ فتاة	٥١٩٠ ٢٥٩٥ فتى, ٢٥٩٥ فتاة	١,٠٤٤,٤١٦	٨٠,٠٠٠	١,٠٠٦,٢٦٥	٨٠,٠٠٠
	# المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين المدربين على سياسات حماية الطفل والتأديب الإيجابي	٣٠٠٠ ١٥٠٠أنثى, ١٥٠٠ ذكر	٣٠٠٠ ١٥٠٠أنثى, ذكر ١٥٠٠				
٤,٢ دعم معلمي المدارس العامة والمجتمعية وتدريبهم وتزويدهم بالموارد والحوافز	# موظفي التعليم والمعلمين الذين تسلموا مصادر ومعدات تعليمية وكتيبات إرشاد وتوجيه	٨٠٠ ٤٠٠ معلم, ٤٠٠ معلمة	٨٠٠ ٤٠٠ معلم, ٤٠٠معلمة	١,٩٤٦,٤٥٩			
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٢,٩٩٠,٨٧٥	٨٠,٠٠٠	١,٠٠٦,٢٦٥	٨٠,٠٠٠

الهدف ٣ :	تقوية قدرات نظام التعليم في الاستجابة (المنسقة القائمة على الأدلة) للمتطلبات في الوقت المناسب						
الهدف الدلالي٣:	# البرامج المطبّقة لتحسين جمع البيانات	**خطّ الأساس:**	٠	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٣ برامج	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٥ برامج

أ- مكون اللاجئين						
المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)		
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,٣ توفير التدريب للجهات الفاعلة بالعملية التعليمية وذلك على وضع السياسات والتخطيط والتنسيق في هذا القطاع على الصعيدين الوطني والمحلي في سياقات الطوارئ وعلى المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE)	# من المعلمين والموظفين الإداريين التابعين لوزارة التربية والتعليم تدربوا على منهجيات جمع البيانات	٤٠٠ ٢٠٠ذكر، ٢٠٠أنثى	٢٥٠ ١٢٥ذكر، ١٢٥أنثى	٥٧,٣٩٥		٨٨,٥٩٠	
٢,٣ وضع برامج لتعزيز قدرة المدارس في جمع البيانات، والتخطيط، والعمل في إطار التأهب لحالات الطوارئ (إدارة مدرسية)	# المدارس التي تم تزويدها بأجهزة جمع بيانات قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٥	٢٠	٥٧,٣٩٥			
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١١٤,٧٩٠		٨٨,٥٩٠	

ب- مكون المرونة						
المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)		
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٣,٣ تحسين جمع البيانات المتعلقة بالتعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك تتبع الأطفال خارج المدرسة، والتقييمات المدرسية (بما في ذلك التقييم السريع، وتعيينات التحليلية، وتعميم جمع البيانات المتعلقة باللاجئين في نظم معلومات إدارة العملية التعليمية EMIS)	# المبادرات لبناء قدرات الهيئات التعليمية لقيادة وتنسيق وإدارة ومراقبة قطاع التعليم	٥٠٠	٥٠٠	٨٩,٢١١		١٣٩,٢١١	
	# المجالس المدرسية والحكم على المستوى المدرسي وجمعيات أولياء الأمور/المدرسين التي تم إنشاؤها	٣٠٠	٣٠٠				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٨٩,٢١١		١٣٩,٢١١	

الصورة:
مفوضية اللاجئين/بيدرو كوستا جوميز

فتاة لاجئة سورية تحضر فصلًا في مدرسة حكومية مصرية.

متطلبات الحكومة المصرية في قطاعي التعليم والتعليم العالي

الوضع الحالي:

- تواصل الحكومة المصرية منح الضيوف السوريين بالمساواة مع المصريين - الحق للحصول على جميع مراحل التعليم العام ، بما في ذلك المدارس المهنية والتقنية ، وكذلك أكاديميات ومعاهد التعليم العالي والجامعات.

- مصر لديها أعلى معدلات التحاق المواطنين السوريين في المنطقة. فبناءً على الأرقام الحديثة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم ، فإن عدد الطلاب السوريين المسجلين في جميع الصفوف يفوق أكثر من ٤٤ ألف طالب ، ٣٢ ألف منهم مسجلون في مدارس حكومية مجانية والباقي في مدارس خاصة تشرف عليها وزارة التعليم.

- كلفت هذه الجهود الحكومة المصرية ٨ ملايين دولار أمريكي سنويًا (حوالي ٢٥٠ دولارًا أمريكيًا لكل طالب) ، لمجرد تقديم الخدمة ، وليس بما في ذلك تكاليف البنية التحتية مثل الفصول الدراسية ، والمساحة المطلوبة ورواتب المدرسين.

- استنادًا إلى احدث احصائيات وزارة التعليم العالي، يتجاوز إجمالي عدد الطلاب السوريين المسجلين في الجامعات المصرية ٦٥٠٠ طالب، بتكلفة الميزانية السنوية حوالي ٢٨ مليون دولار (حوالي ٤٣٠٠ دولار لكل طالب).

التوجيهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة:

- التعليم أمر حاسم لتعزيز التماسك الاجتماعي. إنه من بين الأولويات العليا للاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

- تمثل الأعداد الكبيرة من الطلاب السوريين المسجلين في المدارس المصرية وأكاديميات ومعاهد التعليم العالي ضغطًا إضافيًا على المدارس والجامعات العامة ، والتي تواجه بالفعل العديد من التحديات بسبب الأعداد الكبيرة من الطلاب التي في كثير من الحالات ، تتجاوز القدرات النظام التعليمي المتاح.

- درست وزارة التربية والتعليم أثر الطلاب السوريين اللاجئين وأكدت بالتالي أن قطاع التعليم يحتاج إلى دعم فوري في المجالات التالية:

الاستجابة لمكون اللاجئين:

- العمل في المدرسة بعد الظهر في ٢٠٠ مدرسة منتشرة في ١٢ محافظة مصرية ، والتي تستضيف أكثر من ٢٠ ألف طالب سوري ، وذلك لتعزيز القدرة المحدودة لهذه المدارس على استيعاب الطلاب السوريين. تبلغ التكلفة التقديرية لهذا المشروع حوالي ٤ ملايين دولار أمريكي.

- إنشاء ١٠ فصول دراسية متنقلة بالقرب من ١٠ مدارس تستضيف أكبر عدد من الطلاب السوريين في محافظتي الجيزة والإسكندرية لتقاسم عبء الكثافة مع هذه المدارس. سيكلف المشروع حوالي نصف مليون دولار أمريكي.

- توفير احتياجات الطلاب بما في ذلك الكتب والرسوم المدرسية لحوالي ٣٢٠٠٠ طالب مسجل في المدارس الحكومية ، والتي تبلغ حوالي ٨ ملايين دولار أمريكي.

- تزويد ٩٥٠ طالب ثانوي سوري بأجهزة تكنولوجيا المعلومات اللازمة لمتابعة تعليمهم وامتحاناتهم ، وفقًا للنظام الثانوي المصري. تبلغ التكلفة المقدرة بما في ذلك المحتوى العلمي ٦٦٥,٠٠٠ دولار أمريكي.

الاستجابة لمكون الصمود:

- تحسين قدرات ١٦٦ مدرسة عامة منتشرة في ١٢ محافظة تستضيف حوالي ٢٠,٠٠٠ طالب سوري في مصر. تشمل عملية التحسين شراء مكاتب الطلاب ، والأدوات التعليمية المختلفة ، وأجهزة الكمبيوتر. سيكلف هذا المشروع حوالي ٩,٥ مليون دولار أمريكي.

- البدء في برنامج تدريبي لبناء القدرات بين ٢٤ ألف مدرس وأخصائي اجتماعي في ٨ آلاف مدرسة ، يتعاملون مع جميع الطلاب المصريين والسوريين. تقدر التكلفة بـ ٢,٨٨ مليون دولار أمريكي.

- في هذا السياق ، يقدر إجمالي متطلبات التمويل لقطاع التعليم بحوالي ٢٥,٥ مليون دولار أمريكي. بينما هناك حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٢٨ مليون دولار لدعم ميزانية قطاع التعليم العالي المصري ، حيث يتم تسجيل ٦٥٠٠ طالب سوري في مختلف الجامعات الحكومية.

حسب القطاع	المجموع يناير-ديسمبر ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكي)		
القطاع	اللاجئون	القدرة على الصمود	الإجمالي
التعليم	١٣,١٦٥,٠٠٠	١٢,٣٨٠,٠٠٠	٢٥,٥٤٥,٠٠٠
التعليم العالي	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٨,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	-	-	٥٣,٥٤٥,٠٠٠

المتطلبـات المالية

حسب الوكالة	متطلبات التمويل للعام ٢٠١٩			متطلبات التمويل للعام ٢٠٢٠		
الوكالة/المنظمة	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)
اليونيسف	١,٩١٠,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٥٦٠,٠٠٠	١,٦٢٢,٥٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٣,٣٧٢,٥٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٤,٢٢٩,٠٠٠	٤,٥٥٤,٧٦٨	٨,٧٨٣,٧٦٨	٤,٢٢٩,٠٠٠	٤,٥٥٤,٧٦٨	٨,٧٨٣,٧٦٨
هيئة إنقاذ الطفولة	١,٢٠٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٨٦٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٨٠,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	٢,٩٩٥,٠٣٦	٣٢٩,٥٧٠	٣,٣٢٤,٦٠٦	٣,٠٢٩,١٧٨	٣٣٠,٠١٧	٣,٣٥٩,١٩٥
مؤسسة فرد	٣٨٦,٢٠٠	-	٣٨٦,٢٠٠	٤٢٤,٢٠٠	-	٤٢٤,٢٠٠
بلان إنترناشيونال	٦٣٦,٨٥٤	٥٣٨,٩٠٣	١,١٧٥,٧٥٦	٦٣٦,٨٥٤	٥٣٨,٩٠٣	١,١٧٥,٧٥٦
منظمة كير	٩٠٧,٠٦٤	٤٣٦,٢٣٢	١,٣٤٣,٢٩٦	٩٩٩,٤٤٩	٤٨٠,٦٦٣	١,٤٨٠,١١٢
الهلال الأحمر المصرى	٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	-	٥٥٠,٠٠٠
الإجمالى	**١٢,٨١٩,١٥٤**	**٧,٥٥٤,٤٧٣**	**٢٠,٣٧٣,٦٢٦**	**١٢,٣٥١,١٨١**	**٧,٦٧٤,٣٥٠**	**٢٠,٠٢٥,٥٣١**

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

استجابة قطاع الصحة

الوكالات الرئيسية	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - رئيس	
الشركاء فى المناشدة	المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن، منظمـة الصحـة العالميـة، اليونيسـيف، المنظمـة الدوليـة للهجـرة، صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان، هيئـة إنقـاذ الطفولـة	
شركاء آخرون	مؤسسة كاريتاس، مؤسسة Episcocare، تير ديزوم، مؤسسة مرسال	
الأهداف	١- تحسين المساواة فى حصول اللاجئين السوريين والمجتمعات المتأثرة فى مصر على رعاية صحية أولية جيدة وشاملة ٢- تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدات المنقذة للحياة، من خلال تعزيز الرعاية الصحية الأساسية الثانوية وما بعد الثانوية (الثالثة) للاجئين السوريين في مصر ٣- دعم قدرات خدمات الرعاية الصحية الوطنية لتقديم رعاية صحية جيدة وغير تمييزية فى المحافظات الأكثر تأثراً. ٤- تعزيز التوعية الصحية المجتمعية	
مؤشر المساواة بين الجنسين	أ٢	
المتطلبات المالية	٢٠١٩	٢٠٢٠
المتطلبات المالية للاجئين	٦,٨١٨,٦٠٠,٠٠ دولار أمريكي	٧,٠٦٨,٦٠٠,٠٠ دولار أمريكي
المتطلبات المالية لتعزيز القدرة على الصمود	٤,٢١٥,٨٤٨,٤٨ دولار أمريكي	٤,٣٠٥,٨٤٨,٤٨ دولار أمريكي
إجمالى المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود	١١,٠٣٤,٤٤٨,٤٨ دولار أمريكي	١١,٣٧٤,٤٤٨,٤٨ دولار أمريكي

الوضع الراهن

فى عام ٢٠١٨، استمر قطاع الصحة فى تقديم الدعم لضمان إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأولية الشاملة، من خلال عدد من الشركاء والمنظمات غير الحكومية والمراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة، ويرتبط نظام الرعاية الصحية فى مصر بعدد كبير من الكيانات العامة، التى تشارك فى الإدارة والتمويل وتقديم الرعاية، ووزارة الصحة والسكان هى المسؤولة عن السياسة العامة للصحة والسكان، وكذلك تقديم خدمات الصحة العامة، ويشارك فى النظام الصحى الوطنى فى مصر العديد من مقدمى الخدمة من القطاعين العام والخاص، ووكلاء التمويل، ومن ثم، فهو يتولى الإشراف على عمل شبكة واسعة من المرافق الصحية، التى تقدم رعاية صحية شاملة لكافة المصريين بأسعار مدعومة دعماً كبيراً، وعلى الرغم من هذا الدعم، ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها المفوضية فى عام ٢٠١٧ ، تشير الإحصاءات إلى أن الاستعانة بمرافق العيادات الخارجية التابعة للوزارة يظل منخفضاً انخفاضاً كبيراً، بينما يميل الكثيرون - حتى بين الفئات الفقيرة فى المجتمع واللاجئين - إلى الاستعانة بمرافق الخدمات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

وتدعو السياسة الحضرية العالمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إدماج اللاجئين فى النظام الصحى الوطنى، كاستراتيجية مستدامة لضمان الحصول على الرعاية الصحية، وعقب القرار الوزارى الصادر فى سبتمبر ٢٠١٢، تمتع جميع اللاجئين السوريين تدريجيا بالمساواة فى الحصول على الخدمات العامة فى مجال الرعاية الصحية الأولية بنفس التكلفة التى يتحملها المصريون، وحتى أغسطس ٢٠١٨، أفاد الشركاء الصحيون بإجراء ٨٧٦١٩ استشارة طبية فى مجال الرعاية الصحية الأولية للنساء والفتيات والفتيان والرجال، بما فى ذلك، ٣٥٣٩٧ زيارة تتعلق بالأمراض غير السارية، ٦٦٧ استشارة طبية تتعلق بالصحة العقلية، وحصل ٢٢٩٩ لاجئ سورى على الرعاية الصحية الثانوية وما بعد الثانوية أو أى منهما، بما فى ذلك ٣٥٩ حالة من حالات الطوارئ المنقذة للحياة. علاوة على ذلك، بلغ إجمالى عدد الاستشارات الطبية ما قبل الولادة ٨٥٣ حالة، وعدد حالات الولادة ٣٣ حالة حتى الآن فى عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى ذلك، تلقى ١٧٢٧٧ طفل سورى تحت سن الخامسة التحصينات الروتينية وخدمات رصد النمو.

ويدفع ٦٠٪ من المصريين تكلفة خدمات الإحالة لتلقى الرعاية الصحية الثانوية من أموالهم الخاصة، ويعتبر ذلك عبئًا باهظ التكلفة، والوضع مماثل بالنسبة لغير المصريين، الذين أشاروا إلى الثغرات الكبيرة فى الخدمات التى تقدمها وزارة الصحة فى هذا الجانب، ومن أجل المساهمة فى سد هذه الثغرات، تدعم المفوضية تقديم الخدمات الصحية الثانوية الضرورية والخدمات المنقذة للحياة، بما فى ذلك، خدمات الرعاية الصحية فى الحالات المهددة للحياة، ومن أجل دعم حق النساء الحوامل فى الولادة المأمونة، أطلقت المفوضية برنامج رائد للمساعدة النقدية، يقدم مساعدة نقدية للولادة تغطى تكلفتها فى المرافق الصحية العامة، والبرنامج مزود بتدابير إضافية للتشجيع على الانتفاع بالمرافق الصحية العامة، وخفض معدل الولادات القيصرية، وضمان استهداف النساء الأكثر ضعفاً، وحتى أغسطس ٢٠١٨، تلقت ١٠٠ سيدة سورية مؤهلة المساعدة النقدية للولادة.

ومنذ بداية عام ٢٠١٧، اعتمدت المفوضية نهجاً استراتيجياً للإحالة لضمان تقديم خدمات الإحالة للحصول على الرعاية الصحية الثانوية والمنقذة للحياة للاجئين السوريين من خلال شبكة من المرافق الصحية العامة فعالة من حيث التكاليف، بما فى ذلك، المستشفيات والصيدليات والمعامل، وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على الخدمات الطبية المتخصصة فى الحالات المعقدة أو الحرجة، مثل مضاعفات أمراض القلب والأوعية الدموية أو علاج السرطان، يتكلف تكاليف باهظة، ولا تُقدَم إلى استناداً إلى التشخيص وتحليل التكاليف والفوائد، وتتولى لجنة مستقلة للرعاية الاستثنائية تحديد ذلك.

وفى أماكن أخرى، واصلت اليونيسيف والمفوضية وهيئة إنقاذ الطفولة الاضطلاع بدور بارز فى دعم جهود التوعية الرامية إلى رفع الوعى بين الأسر السورية لتيسير وصولها إلى مرافق الرعاية الصحية العامة فى المناطق المستهدفة والانتفاع بها، وقد تلقى عدد ٢١٤ من العاملين الصحيين المجتمعيين السوريين، الذين حصلوا على دعم من قطاع الصحة، تدريب على تنفيذ أنشطة رفع الوعى.

الاحتياجات وجوانب الضعف وتحديد الأهداف

جدول السكان

الفئة السكانية		٢٠١٩		٢٠٢٠	
		السكان المحتاجون	السكان المستهدفون[١٥]	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون
اللاجئون السوريون	رجال	٤٣,٦٠٠	٤٣,٦٠٠	٤٣,٩٠٠	٤٣,٩٠٠
	نساء	٤٠,٣٠٠	٤٠,٣٠٠	٤٠,٦٠٠	٤٠,٦٠٠
	فتيان	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣١,٢٠٠	٣١,٢٠٠
	فتيات	٢٩,١٠٠	٢٩,١٠٠	٢٩,٣٠٠	٢٩,٣٠٠
الإجمالى الفرعى		١٤٤,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
أفراد المجتمع المحلي المتأثرة	رجال	٦٠٩,١١٠	٩٩,٣٠٠	٦٠٩,١١٠	٩٩,٣٠٠
	نساء	٦٠٤,٠١٥	٩٩,٥٠٠	٦٠٤,٠١٥	٩٩,٥٠٠
	فتيان	٢٥٤,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٢٥٤,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
	فتيات	٢٥٣,٢٠٠	٦٩,٦٠٠	٢٥٣,٢٠٠	٦٩,٦٠٠
الإجمالى الكلى		١,٨٦٤,٣٢٥	٣٣١,٤٠٠	١,٦٨٥,٧٠٠	٣٣١,٤٠٠

[١٥] الأعمدة المخصصة للسكان المستهدفين هى للمستفيدين المباشرين فقط عند توافر أعداد دقيقة، وإن كان لديك تقديرات للمستفيدين المباشرين بشأن بناء القدرات على الصمود (أى: دعم الأنظمة، وبناء قدرات المؤسسات، وما إلى ذلك)، يرجى إضافتها فى الجزء السردى التالى وليس فى الجدول

اللاجئون الذين وفدوا إلى مصر والذين يلتمسون الرعاية الصحية الأولية والثانوية، لديهم مفاهيم وتوقعات مختلفة بشأن خدمات الرعاية الصحية. وفى عام ٢٠١٧ أجرى مكتب المفوضية بمصر الدراسة الاستقصائية بشأن الحصول على والانتفاع من الرعاية الصحية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة تمثيلية عشوائية شملت ٥٠٦ أسرة من أسر اللاجئين السوريين، الذين يعيشون فى مصر، وأظهرت نتائج الدراسة أن ٦١,٥٪ من اللاجئين السوريين أنفقوا على الرعاية الصحية، بما فى ذلك، الاستشارات والفحوص والأدوية وغيرها من المستلزمات الطبية، فى الشهر الماضى، حوالى ٧٢٧,٢ جنيها مصريا (ما يعادل ٤١,٢ دولار أمريكى) للأسرة الواحدة فى المتوسط، بينما ٤٩,٧٪ منهم، الذين لجأوا إلى العيادات أو المستشفيات الخاصة للحصول على الرعاية الصحية، اضطروا إلى دفع ٤٥٣,٣ جنيها مصريا (ما يعادل ٢٥,٧ دولار أمريكى)، وفى أماكن أخرى، أظهر تقييم لجوانب الضعف أجرته المفوضية فى الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٦ [١١]، أن إنفاق اللاجئين السوريين على الصحة مثل ١٠٪ من إجمالى إنفاقهم.

وحوالى ٧٨,٣٪ من السيدات الحوامل أبلغن بزيارات خدمات الرعاية الصحية ما قبل الولادة، وأشرن إلى عدم معرفتهن إلى أين يتوجهن وإلى أن عجزهن عن دفع الرسوم كان هو السبب الرئيسى وراء عدم ذهابهن. ومعدل الولادة القيصرية بين السيدات السوريات، مثلهن مثل أقرانهن المصريات، مرتفع للغاية، إذ أن ٦٨,٤٪ منهن كانت ولادتهن قيصرية، وكان معدل مضاعفات ما بعد الولادة مرتفعاً، إذ أن حوالى ١٥,٧٪ من حالات الولادة أدت إلى دخول المواليد إلى المستشفى، وتطلبت حالتهم البقاء به لمدة ٥ أيام فى المتوسط، ودفع ١٩٥٠ جنيها مصريا فى المتوسط (ما يعادل ١١٠,٥ دولار أمريكى).

من ناحية أخرى، عند النظر فى الوضع الوطنى، بات الإنفاق من المال الخاص هو الوسيلة الأساسية للحصول على الرعاية الصحية فى مصر، ووفقاً للحسابات الصحية الوطنية، فى عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الإنفاق من المال الخاص ٦٠٪ من إجمالى الإنفاق على الصحة فى مصر، وأظهرت دراسة حديثة أجريت فى عام ٢٠١٥، أن الإنفاق على الصحة من المال الخاص له آثار كارثية مفقرة فى مصر [١٢].

وفيما يتعلق بالرعاية المتخصصة، وفقاً لتقييم الاحتياجات الصحية ٢٠١٦، الذى أجرته منظمة الصحة العالمية [١٣]، أبلغ ٢٥٪ من الأسر التى شملها التقييم بدخول المستشفى، وكان دخولهم إلى مرافق صحية خاصة، وكان السبب الأساسى هو إجراء جراحات، وتكفلت الأسر بنفقات العلاج من مالها الخاص، ثم حصلت على دعم للرعاية الصحية من المفوضية.

وفيما يتعلق بصحة الطفل، من بين الأطفال تحت سن الخامسة الذين شملتهم الدراسة التى أجرتها منظمة الصحة العالمية، كانت نسبة الذين تلقوا التحصينات عالية، ومعظم الأطفال تلقوا هذه التحصينات فى مرافق صحية عامة، وقد أظهرت دراسات استقصائية أجرتها اليونيسيف [١٤] أن الغالبية العظمى من الأمهات السوريات يشاركن فى أيام التحصين الوطنية، دون عقبات تذكر فى الوصول لذلك، وأن المصدر الرئيسى لحصولهن على معلومات عن هذه الحملات كان من خلال أفراد الأسرة والجيران.

١١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – مكتب مصر - تقرير التقييم الاجتماعى والاقتصادى - أبريل ٢٠١٦
١٢ الآثار الكارثية المفقرة للإنفاق على الصحة من المال الخاص: دليل جديد من مصر - «أحمد شكرى رشاد» و «مصباح فتحى شرف»- المجلة الاقتصادية الأمريكية - ٢٠١٥
١٣ منظمة الصحة العالمية ٢٠١٦ – تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين السوريين فى مصر – منظمة الصحة العالمية
١٤ اليونيسيف – ٢٠١٥ – مصدر معرفة اللاجئين السوريين فى مصر بأيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال - اليونيسيف

التوجهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

يهدف قطاع الصحة إلى تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المتأثرة، إلى جانب هدف عام؛ وهو الحد من معدلات الاعتلال والوفيات وضمان أن كافة اللاجئين قادرين على إعمال حقهم فى الحصول على الخدمات الصحية.

وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق توازن بين تعزيز الأنظمة الصحية وتقديم خدمات جيدة فى مجال الرعاية الصحية لذوى الاحتياجات الملحة، ومن ثم، ركزت على المحورين التاليين:

أ) دعم الوصول والتغطية العادلين المستدامين، من خلال تقديم خدمات جيدة فى مجال الرعاية الصحية (الأولية والأساسية الثانوية).

ب) دعم الأنظمة الصحية الوطنية القائمة، مع التركيز بشكل خاص على المكونات الرئيسية، مثل صحة الطفل والأمراض غير السارية والصحة العقلية والصحة الإنجابية، مع تعزيز التوعية الصحية لدى المجتمعات المحلية، فى الوقت ذاته.

ويظل دعم قطاع الصحة لوزارة الصحة فى تنفيذ نهج صحة الأسرة فى المناطق المختارة على رأس الأولويات، مع توسيع نطاق التغطية فى مجال الخدمات الصحية، وسيتم معالجة ثغرات بعينها فى القدرة على الاستجابة لاحتياجات الصحة العقلية والأمراض غير السارية ومتابعتها فى سياق الرعاية الأولية، وذلك من خلال بناء القدرات وتوسيع نطاق تنفيذ البرنامج فى المناطق التى تستضيف اللاجئين.

وسيواصل الشركاء الصحيون تركيز استجابتهم على أنشطة صحة الأم والطفل، بما فى ذلك إمكانية حصول المراهقين على هذه الخدمات، وسيكفل القطاع، من خلال التعاون الوثيق مع قطاع الأمن الغذائى، إتاحة الخدمات التغذوية الأساسية للسيدات الحوامل والمرضعات، وكذلك بقاء الأطفال.

وفى الفترة ٢٠١٩- ٢٠٢٠، سيكثف قطاع الصحة عمله للتأثير على اللاجئين السوريين، الذين يلتمسون الرعاية الصحية، للتحول إلى الانتفاع بالمرافق الصحية العامة، بدلاً من العيادات الخاصة باهظة التكاليف، وسيتحقق ذلك من خلال برامج التوعية المجتمعية، التى سيضطلع فيها المتطوعون السوريون فى مجال صحة المجتمع بدور حيوى، ولضمان تمتع المرافق الصحية العامة بالقدرة على تقديم الخدمات للاجئين، سيدعم الشركاء وزارة الصحة لتعزيز النظام الصحى، من خلال زيادة قدرة المرافق الصحية المختارة، التى سينتفع بها اللاجئون والمجتمعات المحيطة، وسيعزز ذلك فرصة ذوى الاحتياجات الملحة، من كلا الفئتين من السكان على حد سواء، فى الحصول على رعاية صحية جيدة وعادلة وغير تمييزية.

وستعطى الأولوية لذوى الإعاقات من النساء والرجال والفتيات والفتيان، وكذلك الناجين من العنف الجنسى والعنف القائم على النوع الاجتماعى، وذلك فى إطار استراتيجية أوسع للحماية، تهدف إلى تعزيز الشمول المجتمعى وعدم التمييز، وعلاوة على ذلك، سيتواصل التعاون والتنسيق مع القطاعات الأخرى، ولا سيما قطاع الحماية، من أجل ضمان أقصى درجات الكفاءة والفعالية فى تنفيذ نظام الإحالة، وكذلك الوصول العادل للرعاية الصحية فى الوقت المناسب، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالإدارة السريرية للناجين من العنف الجنسى والعنف القائم على النوع الاجتماعى وصور العنف الأخرى والإيذاء والاستغلال.

الصحة

إطار المساءلة

تتمثل مشاركة القطاع فى تقديم برامج عالية الجودة بصفة مستمرة، وأن يكون مسؤولاً أمام اللاجئين.

وسيشارك القطاع مشاركة نشيطة فى التواصل المجتمعي لفهم شواغل السوريين واحتياجاتهم، وتحقيق أقصى قدر من التغطية وتقديم الخدمات. وتعزيز الاستجابة الصحية المجتمعية من الأهداف الرئيسية لاستجابة قطاع الصحة، وذلك من خلال تشجيع المجتمعات والأشخاص ومنحهم الفرصة لتقديم تعقيبات عن مستوى رضائهم عن جودة المساعدات وفعاليتها، مع توجيه اهتمام خاص للنوع الاجتماعى والسن والتنوع فيما بين الفئات التى ستقدم هذه التعقيبات.

وسيضمن الشركاء الصحيون، الذين يقدمون المساعدات الطبية للاجئين السوريين، توافر آلية لتقديم الشكاوى فى مقارهم وفى العيادات الصحية، حتى يتوافر للاجئين آليات مأمونة و متجاوبة للتعامل مع الشكاوى.

وسيواصل شركاء قطاع الصحة إجراء التقديرات والتقييمات المنسقة للاحتياجات، وكذلك رصد التغطية والأثر، لضمان المتابعة الدورية والحصول على المعلومات الطبية اللازمة للتخطيط الاستراتيجى وتحسين الممارسات. وسيظل استخدام الشركاء للمعلومات الصحية، واستعانتهم بتقييمات الاحتياجات، بما فى ذلك الوصول للدراسات الاستقصائية والانتفاع بها، من أدوات الرصد المهمة لقياس الوصول للخدمات الوطنية والانتفاع بها.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز

لاجئ سوري يعيش في الإسكندرية يرتدي حذاءاً طبياً لحماية قدمه من حالة مرض سكري خطيرة.

جدول الاستعراض العام لاستجابة القطاع

الهدف ١:	تحسين الوصول المتساوي وغير التمييزي إلى الرعاية الصحية الأولية الشاملة والجيدة للاجئين السوريين والمجتمعات المتأثرة						
الهدف الدلالي ١:	# مرافق / مراكز الصحة الأولية المدعومة لكلّ ١٠,٠٠٠ لاجيء في المناطق المتأثرة	**خطّ الأساس:**	مرفق رعاية صحية أولية واحد لكل ١٠,٠٠٠ لاجيء	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	١٦ مرفق رعاية صحية أولية	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	١٦ مرفق رعاية صحية أولية

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,١ توفير إستشارة طبية منتظمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية	# استشارات الرعاية الصحية الأولية أو الحادة (الوجيزة) التي قُدمت للفتيات، النساء، الفتيان والرجال.	٦١,٥٠٠	٥٦,٣٥٠	١,٨٤٧,٣٧٠		١,٩٩٧,٣٧٠	
	# الأطفال تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمات روتينية وخدمات مراقبة نمو	١٠,٠٠٠ (٥١,٠٠٠ ذكر, ٤٩,٠٠٠ أنثى)	٩,٠٠٠ (٤,٥٩٠ ذكر, ٤,٤١٠ أنثى)				
٢,١ ٢,١ توفير إدارة للأمراض المزمنة غير المعدية	# المرضى الذين يستفيدون من خدمات أدوية الأمراض المزمنة	٥,٥٠٠ (٢,٨٠٥ ذكر, ٢,٦٩٥ أنثى)	٥,٤٠٠ (٢,٧٥٤ ذكر, ٢,٦٤٦ أنثى)	١,٠٣٥,٧٠٠		١,٠٣٥,٧٠٠	
٣,١ تأمين الوصول للرعاية الصحية المتعلقة بالأطفال والشباب والصحة الجنسية والإنجابية	# إستشارات متابعة الحمل	٣,٧٠٠	٣,٣٠٠	٣٤٩,٢٨٠	٣٠٥,٠٠٠	٤٤٩,٢٨٠	٣٠٥,٠٠٠
	# الشباب الذين يستلمون خدمات واستشارات الصحة الجنسية والإنجابية (ذكور، إناث)	٥,٠٠٠" (١,٥٠٠ ذكر, ٣,٥٠٠ أنثى)"	٥,٠٠٠ (١,٥٠٠ ذكر, ٣,٥٠٠ أنثى)				
	# الأشخاص الذين يستلمون خدمات تحديد نسل	٤,٥٠٠ (٢,٢٩٥ ذكر, ٢,٢٠٥ أنثى)	٤,٥٠٠ (٢,٢٩٥ ذكر, ٢,٢٠٥ أنثى)				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٣,٢٣٢,٣٥٠	٣٠٥,٠٠٠	٣,٤٨٢,٣٥٠	٣٠٥,٠٠٠

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٤,١ تم دعم بناء قدرات (تدريب موظفين) مراكز الرعاية الصحية الأولية العامّة	# المشاركين في التدريب التراكمي في مرافق الرعاية الصحية الأولية (الرعاية السابقة للولادة وتحديد النسل والقبالة)	٨٧٥ (٢٥٠ ذكر, ٦٢٥ أنثى)	٧٥٠ (٢٥٠ ذكر, ٥٠٠ أنثى)	٢٠٤,٣٨٠	٢٢,٥٠٠	٢٠٤,٣٨٠	٢٢,٥٠٠
	# المشاركين المتدربين في عيادات الشباب	١٠٠ (٥١ ذكر, ٤٩ أنثى)	١٠٠ (٥١ ذكر, ٤٩ أنثى)				
	# موظفي حملات التطعيم الممتدة ممن تدربوا على التعليمات المحدَّثة	٨٢٠ (٤٠٩ ذكر, ٤١١ أنثى)	٧٥٠ (٣٥٩ ذكر, ٣٩١ أنثى)				
٥,١ جرى دعم تطبيق النموذج المتكامل للحفاظ على الطفل وتغذيته، وذلك في المناطق المتأثرة	# مراكز الرعاية الصحية الأولية العامّة التي جرى دعمها بهدف تطبيق النموذج المتكامل للحفاظ على الطفل وتغذيته	٧٠	١٠٠	٢٩٠,٠٠٠		٣٩٠,٠٠٠	
	# الأطفال تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيمات ضد شلل الأطفال خلال أيام التطعيم الوطنية	١٥,٠٠٠,٠٠٠ (٧,٦٥٠,٠٠٠ ذكر, ٧٣٥٠,٠٠٠ أنثى)	١٥,٠٠٠,٠٠٠ (٧,٦٥٠,٠٠٠ ذكر, ٧٣٥٠,٠٠٠ أنثى)				
	# الأطفال تحت سن الخامسة ممن تلقوا تطعيما روتينيا وخدمات مراقبة النمو	٤,٠٠٠ (٢,٠٤٠ ذكر, ١,٩٦٠ أنثى)	٣,٥٠٠ (١,٤٨٥ ذكر, ١,٧١٥ أنثى)				
٦,١ تكامل الكشف عن وإدارة الصحة العقلية والأمراض غير المعدية والخدمات الإدارية في الرعاية الصحية الأولية	# مراكز الصحة التي جرى تدعيمها لتكامل برامج الصحة العقلية وخدمات الأمراض غير المعدية بالمناطق المتأثرة	٣٥	٣٧	٧٥٥,٩٥٠		٧٥٥,٩٥٠	
	# الموظفين الذين تلقوا تدريبا على الصحة العقلية وإدارة الأمراض غير المعدية	١٥٠ (٧٥ ذكر, ٧٥ أنثى)	١٠٠ (٥٠ ذكر, ٥٠ أنثى)				
	# البرتوكولات والتعليمات التي جرى تطويرها	١	١				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١,٢٥٠,٣٣٠	٢٢,٥٠٠	١,٣٥٠,٣٣٠	٢٢,٥٠٠

الهدف ٢:	تحسين المساعدة المنقِذة للحياة عبر الرعاية الصحية الثانوية والثالثية الضرورية للاجئين السوريين					
الهدف الدلالي ٢:	# المستشفيات المدعومة لكلّ ٥٠,٠٠٠ لاجيء في المناطق المتأثرة	**خطّ الأساس:**	٥ مستشفى / ٥٠,٠٠٠ لاجيء	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	١٥ مستشفى / ٥٠,٠٠٠ لاجيء	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٢٠ مستشفى / ٥٠,٠٠٠ لاجيء

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,٢ تقوية نظام الإحالة للعناية الثانوية والثالثية بما يشمل الخدمات المتخصصة	# الإحالات إلى خدمات العناية الصحية الثانوية والثالثية للفتيات والفتيان والنساء والرجال	٣١,٠٢٠ (١٥,٨٢٠ ذكر, ١٥,٢٠٠ أنثى	٣٠,٨٠٠ (١٥,٧٠٠ ذكر, ١٥,١٠٠ أنثى)	٢,٣٢٤,٩٧٠		٢,٣٢٤,٩٧٠	
	# المرضى الذين تلقوا رعاية صحية ثانوية بسبب تعرضهم لحالة طوارىء صحية مهددة لحياتهم	٨٠٠ (٤٠٨ ذكر, ٣٩٢ أنثى)	٦٥٠ (٣٣١ ذكر, ٣١٩ أنثى)				
٢,٢ ضمان وصول الرعاية الصحية لذوي الإعاقات	# عدد الاشخاص ذوي الإعاقة ممن تلقوا مساعدات طبية بالمراكز	٤٠٠ (٢٠٤ ذكر, ١٩٦ أنثى)	٣٤٠ (١٧٣ ذكر, ١٦٧ أنثى)	١٩٠,٠٠٠		١٩٠,٠٠٠	
٣,٢ تحسين الوصول إلى العناية المركّزة الوليدية والولادية الطارئة الفعّالة	# النساء الحوامل ممن لديهن مضاعفات مباشرة مرتبطة بالولادة وتلقين العلاج في مراكز الرعاية الصحية الثانوية	٢١٠	٢٥٠	٣٢٦,٩٠٠		٣٢٦,٩٠٠	
	# الاستقبالات في وحدات الرعاية المركزة الوليدية	١٠٠ (٥١ ذكر, ٤٩ أنثى)	١٠٠ (٥١ ذكر, ٤٩ أنثى)				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٢,٨٤١,٨٧٠		٢,٨٤١,٨٧٠	

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٤,٢ توفير بناء قدرات العاملين في مراكز الرعاية الصحية الثالثية والثانوية والطارئة العامّة	# موظّفي الرعاية الصحية (نساء، رجال) ممن تدرّبوا في مراكز رعاية صحية ثانوية وثالثية	٥٣٠ (٢٧٠ ذكر, ٢٦٠ أنثى)	٥٠٠ (٢٥٥ ذكر, ٢٤٥ أنثى)	٥١١,١٧٠	٧٧,٤٠٠	٥١١,١٧٠	٧٧,٤٠٠
٥,٢ قدرة الجهات الحكومية وغير الحكومية على تعزيز الوصول المحسّن، والسري والآمن، للخدمات الصحية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي	# عدد المراكز التي دعمت لمواجهة أقوى للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالمناطق المتأثرة	٥٢	٥٢	٢٦٣,٥٩٥		٢٦٣,٥٩٥	
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٧٧٤,٧٦٥	٧٧,٤٠٠	٧٧٤,٧٦٥	٧٧,٤٠٠

الهدف ٣:	دعم خدمات الرعاية الصحية الوطنية لتوفير الرعاية الصحية الجيدة وغير التمييزية في المحافظات الأكثر تضررًا						
الهدف الدلالي ٣:	# مرافق الرعاية الصحية العامّة المدعومة بهدف تحسين نوعية الخدمات	**خطّ الأساس:**	٩٥	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٢٠٠	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٢٠٠

أ- مكون اللاجئين							
المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,٣ توحيد قياسي وتقوية لمنظومة معلومات الصحة «HIS/EWARN/Mapping» (نظام معلومات الصحة/ شبكة الإنذار المبكر والاستجابة/ رسم الخرائط)	# المراكز الصحية العامّة التي دعمت بنظام المعلومات (HIS/EWARN/Mapping)	٣٥	٣٥	١٢٠,٠٠٠		١٢٠,٠٠٠	
	# الموظّفين المتدرّبين على نظام المعلومات في المراكز المختارة	١٠٠ (٥١ ذكر, ٤٩ أنثى)	٧٥ (٣٩ ذكر, ٣٦ أنثى)				
٢,٣ دعم عيني موجه لمرافق الرعاية الصحية العامة في المناطق المتأثّرة	# المراكز الصحية العامّة التي دعمت بمواد ومعدات.	٢٤١	٢٤٣	١,٧١٧,٢٠٥	٨,٠٠٠	١,٧١٧,٢٠٥	٨,٠٠٠
	# المراكز الصديقة للشباب التي دُعمّت بمواد ومعدات.	٨	٧				
	# المناطق التي تستلم المناهج والتعليمات المجدّدة لدعم برامج التطعيم الممتد	٣٠٠					
٣,٣ تزويد مرافق الرعاية الصحية الأولية العامة بخدمات ذات نوعية مُحسَّنة	# المتدربين على نموذج الإشراف في المستوى المركزي	٨	١٤	٧٠,٦٤٨		٧٠,٦٤٨	
	# زيادة النسبة المئوية في زيارة اللاجيء إلى المراكز المدعومة (لطلب رعاية صحية)	٥	١٠				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١,٩٠٧,٨٥٣	٨,٠٠٠	١,٩٠٧,٨٥٣	٨,٠٠٠

الهدف ٤:	تعزيز الوعي المجتمعي						
الهدف الدلالي ٤:	النسبة المئوية للمحافظات المتأثرة المدعومة بأنشطة صحية مجتمعية	**خطّ الأساس:**	٪١٠٠	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٪١٠٠	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٪١٠٠

أ- مكون اللاجئين

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,٤ توسيع وتقوية الوعي الصحي المجتمعي	# جلسات التوعية الصحية المجتمعية	٢٧٠	٣٥٠	٤١٤,٣٨٠	٢٥,٠٠٠	٤١٤,٣٨٠	٢٥,٠٠٠
	# الزيارات المنزلية بغرض الرعاية الصحية	٥,٥٠٠	٥,٥٠٠				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٤١٤,٣٨٠	٢٥,٠٠٠	٤١٤,٣٨٠	٢٥,٠٠٠

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٢,٤ تقوية بناء القدرات في العمل والتوعية مجتمعيّ الأساس في الأماكن الحضرية المتأثرة مع دعم الوزارات والجهات المختصة والمعنية	# العاملين بالصحة المجتمعية الذين تدربوا على الرعاية الصحية الأولية	٨٤٥	٨٢٥	١٦٥,٠٠٠		١٦٥,٠٠٠	
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١٦٥,٠٠٠	٠	١٦٥,٠٠٠	٠

متطلبات الحكومة المصرية في قطاع الصحة

الوضع الحالي:

- منذ عام ٢٠١٢ ، يتم منح جميع السوريين الحق الكامل في خدمات الرعاية الصحية العامة بالمساواة مع المواطنين المصريين. تدير وزارة الصحة شبكة كبيرة من المرافق الصحية بما في ذلك أكثر من ٥٣٠ مستشفى و ٥٢٠٠ مركز للرعاية الصحية الأولية تقدم رعاية صحية شاملة لجميع المصريين والسوريين على حد سواء بمعدل مدعوم للغاية.

- ما يقرب من ٨٠ ٪ من خدمات الوزارة مجانية ، مع تطبيق رسوم المرضى على عشرين في المئة فقط من الخدمات المقدمة.

- بلغ إجمالي حصة السوريين من الدعم الحكومي المصري في القطاع الصحي حوالي ١١٥ مليون دولار أمريكي سنويًا (وفقًا للمعايير الدولية لتوفير خدمة الرعاية الصحية المتاحة) ، مع حصول السوريين مجانا إلى العلاجات الأولية والثانوية والثالثية وعلاجات الطوارئ.

- تمكنت جهود الحكومة المصرية لتطوير قطاع الرعاية الصحية من تقليص الفجوة بين احتياجاتنا الحالية من المساعدات الدولية والتي تقدر بحوالي ٩٥ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠١٩ ، وبين رقم المعايير الدولية البالغ ١١٥ مليون دولار أمريكي سنويًا.

التوجيهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة:

- للتأكد من أن مرافق الصحة العامة لديها القدرة على خدمة اللاجئين السوريين ، تحتاج وزارة الصحة والسكان إلى الدعم لتعزيز المرافق المستهدفة للنظام الصحي الوطني من خلال توسيع قدرات المرافق المختارة في المناطق ذات الكثافة السورية العالية ، والتي ستفيد كلا من اللاجئين والمجتمعات المتأثرة على حد سواء.

- تقترح وزارة الصحة والسكان ٦٧ مشروعًا لتعزيز قدرات ٦٧ مستشفى ومركزًا للرعاية الصحية ، موزعة على ٩ محافظات تستضيف معظم السكان السوريين في مصر (القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والشرقية، ودمياط ، الدقهلية ، الاسماعيلية ، بورسعيد).

- تقدم هذه المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية خدمات طبية شاملة لأكثر من نصف مليون مواطن سوري يعيشون في مصر. تبلغ التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروعات المقترحة حوالي ٩٥ مليون دولار أمريكي.

- تشمل المشاريع شراء المعدات اللازمة لأقسام العناية المركزة والحروق ووحدة العناية المركزة للكلية والوليد وبناء قدرات الفرق الصحية (الأطباء والممرضات والصيادلة وقادة الريف) ، وتنظيم قوافل الرعاية الصحية الإنجابية التي تستهدف اللاجئين ، وتوفير التدخل المبكر وخدمات العلاج الطبيعي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تخدم اللاجئين السوريين.

- تهدف المشروعات المقترحة إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية في الإدارات التي لها تأثير مباشر على إنقاذ الحياة في حالات الطوارئ الحرجة والحالات التي تتطلب عناية خاصة ، وتوفير مجموعة من الأجهزة ذات الأهمية الطبية القصوى ، وتعزيز الوصول إلى خدمات الطوارئ ورعاية الطوارئ على مستوى عالمي وذلك لإنقاذ المزيد من الأرواح ، بالإضافة إلى زيادة الوعي الصحي بتنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية وتطوير المهارات التقنية والعلمية والعملية لفرق الرعاية الصحية الأولية.

حسب الوزارة	المجموع من يناير - ديسمبر ٢٠١٩ (بالدولار الأمركي)		
الوزارة/ الوكالة	اللاجئون	القدرة على الصمود	الإجمالى
وزارة الصحة والسكان	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٥,٠٠٠,٠٠٠

المتطلبـات المالية

حسب الوكالة	متطلبات الميزانية لعام ٢٠١٩			متطلبات الميزانية لعام ٢٠٢٠		
الوكالة/ المنظمة	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)
اليونيسيف	١,٧٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٢,٣٥٠,٠٠٠
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٤,٢٦٦,٦٠٠	١,١٥٨,٣٤٩	٥,٤٢٤,٩٤٩	٤,٢٦٦,٦٠٠	١,١٥٨,٣٤٨	٥,٤٢٤,٩٤٨
هيئة إنقاذ الطفولة	٢٦٥,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٦٠٧,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٦٠٧,٠٠٠
منظمة الصحة العالمية	٤٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤٠,٠٠٠	٨٢٠,٥٠٠	٨٦٠,٥٠٠	٤٠,٠٠٠	٨٢٠,٥٠٠	٨٦٠,٥٠٠
المنظمة الدولية للهجرة	٩٧,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠	٩٧,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠
الإجمالى	٦,٨١٨,٦٠٠	٤,٢٠٥,٨٤٩	١١,٠٢٤,٤٤٩	٧,٠٦٨,٦٠٠	٤,٣٠٥,٨٤٨	١١,٣٧٤,٤٤٨

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ حسام حورس

الاستجابة للاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش

الوكالات الرئيسية	رئيس القطاع: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (اللاجئون) الرئيس المشارك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (القدرة على الصمود)	
الشركاء فى المناشدة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية، اليونيسيف، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هيئة انقاذ الطفولة، برنامج الغذاء العالمى ، بلان انترناشيونال	
شركاء آخرون	مؤسسة كاريتاس مصر، مؤسسة فرد، وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	
الأهداف	١- تقديم المساعدات للحصول على الاحتياجات الأساسية ٢- تحسين الاعتماد على الذات وتوفير سبل كسب العيش المستدامة والمأمونة ٣- تعزيز قدرات الشركاء المحليين لتقديم خدمات مستدامة لسبل كسب العيش وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.	
مؤشر المساواة بين الجنسين	١	
المتطلبات المالية	٢٠١٩	٢٠٢٠
المتطلبات المالية للاجئين	٥١,٥٤٦,٣٦٥ دولار أمريكى	٥٧,٣٢٠,٤١٧ دولار أمريكى
المتطلبات المالية لتعزيز القدرة على الصمود	٨,٧٤١,٤٦٢ دولار أمريكى	٨,٩٧٢,٩٠٢ دولار أمريكى
إجمالى المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود 2016	٦٠,٢٨٧,٨٢٨ دولار أمريكى	٦٦,٢٩٣,٣٢٠ دولار أمريكى

الوضع الراهن

لا يزال اللاجئون فى مصر يتعرضون لضغوط متزايدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وذلك لأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد قد أدت إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي للفقراء، وعلى الرغم من ذلك، فقد أدى تعويم الجنيه المصرى فى نهاية عام ٢٠١٦ إلى انتعاش اقتصادى، وإن كان تدريجياً، فى قطاعى التجارة والسياحة، وقد أدى عائد زيادة الصادرات، إلى جانب القروض الجديدة من صندوق النقد الدولى، والمصادر الأخرى، إلى زيادة احتياطى النقد الأجنبى بالبلاد ، وفى عام ٢٠١٧، انخفض معدل البطالة فى مصر إلى ١١,٨٪، مقارنة بنظيره فى عام ٢٠١٦ (١٢,٥٪) ، ويظل توفير الوظائف وتحسين الظروف الاقتصادية على رأس أولويات خطط مصر للانعاش ومستقبلها.

وتعانى المجتمعات المضيفة للاجئين، ولا سيما التى تأوى عددا كبيرا منهم، على قدم المساواة، من الضغوط المتزايدة على سبل كسب العيش، والالتحاق بالعمل فى سوق العمل غير الرسمى، الذى يعمل به أكثر من ٤٨٪ من المصريين[١٦]، ومن ثم يظل اللاجئون فى وضع صعب نسبياً، لأنهم لا يستطيعون الوصول لسوق العمل الرسمى (إلا إذا كان ذلك فى إطار حصة العمالة الأجنبية التى تبلغ ١٠٪ والتى يصعب الحصول عليها)، ويضطرون إلى التفاوض للعمل بسوق التوظيف غير الرسمى، حيث يواجهون العديد من المخاطر المتعلقة بالحماية، والبطالة المقنعة وانعدام الاستقرار.[١٧]

وعلى الرغم من التحديات العديدة فى الحصول على عمل، فإن ٥١٪ من اللاجئين السوريين فى سن العمل (١٨-٦٠ سنة) كانوا نشيطين اقتصادياً فى عام ٢٠١٧، إما لأنهم مارسوا أى شكل من أشكال العمل أو لأنهم بحثوا عن عمل بحثاً حثيثاً، ويعيش معظم اللاجئين السوريين تحت خط الفقر، وعلى الرغم من ذلك، فهناك آخرون منهم، بما فى ذلك أصحاب المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يعملون بشكل جيد في مصر، بل ويوفرون فرص عمل للمصريين واللاجئين، ووفقاً للتقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى عام ٢٠١٧، فإن المشروعات التى يمتلكها السوريون ازدهرت، وبلغ حجم استثماراتها فى الاقتصاد المصرى ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار أمريكى بحلول عام ٢٠١٧.

ووفقاً لنتائج «تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين فى مصر» الذى أجراه مكتب المفوضية بمصر، أفاد ٤١٪ من الرجال السوريين بأنهم حصلوا على عمل منتظم، و٣٨٪ منهم حصلوا على عمل مؤقت، و٢١٪ منهم لم يحصلوا على أى عمل[١٨]، وأظهرت التحليلات النوعية أن عددًا كبيرًا منهم يعانى من البطالة المقنعة ، ووفقاً للتقييم ذاته ، فإن نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة السورية منخفضة إلى حد كبير (١٢٪)[١٩]. إذ أن ١,٦٪ فقط من النساء السوريات في سن العمل (١٨ -٥٩) هن اللاتى حصلن على عمل بدوام كامل[٢٠]، وقد أعربت السيدات اللاتى خضعن للتقييم عن تفضيلهن لفرص العمل من المنزل، وذلك لأن هناك مفاهيم ثقافية سلبية تحول دون مشاركتهن الكاملة فى سوق العمل خارج المنزل.

ويعمل اللاجئون فى عدد من القطاعات فى مصر، وباختلاف فئات اللاجئين، تختلف فرص العمل وأنواعه، فقد شغل عدد هائل من اللاجئين السوريين وظائف فى قطاعات المبيعات والخدمات والأغذية والمنسوجات، أما اللاجئين السوريين الشباب، وهؤلاء الحاصلين على قدر كبير من التعليم والذين لديهم مهارات مهنية عالية، فقد وجدوا صعوبة فى الحصول على عمل فى المجالات التى يمكن أن تستفيد من مهاراتهم استفادة كاملة، وتعمل الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين، مثلهم مثل الكثير من المواطنين المصريين، فى سوق العمل غير الرسمى، وعلى الرغم من أن العمل غير الرسمى يمكن أن يكون متسماً بالمرونة ويستوعب تدفقات كبيرة من العاملين بسرعة، فإنه أيضاً يتسم بانعدام الاستقرار، لأنه لا يوفر للعاملين الحماية الكافية وغالباً ما يؤدى إلى البطالة المقنعة.

١٦ http://bit.ly/2vUpc1n
١٧ البطالة المقنعة: هى الحالة التى يعمل فيها الأشخاص فى وظائف أقل من الدوام الكامل أو الوظائف المنتظمة، أو فى وظائف غير مناسبة لمستواهم المهنى أو احتياجاتهم الاقتصادية
١٨ خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود 2018 – 2109 – مصر – ص 63
١٩ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - جوانب تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين فى مصر 2016 – الرابط:
٢٠ http://bit.ly/2JgdsPw
٢١ http://bit.ly/2WFDNtd - ص 36 استناداً إلى متوسط الإنفاق الشهرى للأسرة المعيشية خلال الشهور الثلاثة السابقة للمقابلات.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز

لاجئ سوري يدير متجرا للفواكه والخضروات في العجمي ، الإسكندرية.

الاحتياجات وجوانب الضعف وتحديد الأهداف

جدول السكان

الفئة السكانية		٢٠١٩		٢٠٢٠	
		السكان المحتاجون	السكان المستهدفون	السكان المحتاجون	السكان المستهدفون
اللاجئون السوريون	رجال	٤٣,٦٠٠	٤٣,٦٠٠	٤٣,٩٠٠	٤٣,٩٠٠
	نساء	٤٠,٣٠٠	٤٠,٣٠٠	٤٠,٦٠٠	٤٠,٦٠٠
	فتيان	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣١,٢٠٠	٣١,٢٠٠
	فتيات	٢٩,١٠٠	٢٩,١٠٠	٢٩,٣٠٠	٢٩,٣٠٠
الإجمالي الفرعي		**١٤٤,٠٠٠**	**١٤٤,٠٠٠**	**١٤٥,٠٠٠**	**١٤٤,٠٠٠**
أفراد المجتمع المحلي المتأثرة	رجال	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠	١٢,٦٠٠
	نساء	١١,٩٠٠	١١,٩٠٠	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠
	فتيان	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠
	فتيات	٨,٦٠٠	٨,٦٠٠	٨,٧٠٠	٨,٧٠٠
الإجمالي الفرعي		**٣١,٣٠٠**	**٤٢,١٠٠**	**٤٢,١٠٠**	**٤٢,٣٠٠**
الإجمالي الكلي		**١٧٥,٣٠٠**	**١٨٦,١٠٠**	**١٨٦,١٠٠**	**١٨٧,٣٠٠**

تبين نتائج «تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين في مصر» لعام ٢٠١٧، أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريين لم تشهد تحسناً ملحوظاً ، فقد ازداد إنفاق الأسر المعيشية ازدياداً هائلاً في عام ٢٠١٧ عن مثيله في العام السابق، إذ بلغ متوسط الإنفاق الشهري ٩٣١ جنيها مصريا للفرد ، وهو ما يمثل ٤٠٪ زيادة عن الإنفاق الشهري في عام ٢٠١٦ (٦٦١ جنيها مصريا شهرياً لكل فرد)، ويمثل ٧٠٪ زيادة عن مثيله في عام ٢٠١٥.

ولسد الثغرات في التدفقات النقدية للأسر المعيشية، اضطرت هذه الأسر إلى اللجوء إلى آليات سلبية للتأقلم كوسيلة لتوليد الدخل في عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ٥٪ عنها في عام ٢٠١٦، وقد لجأ ٧٩٪ من هذه الأسر إلى الاقتراض، بزيادة قدرها ١١٪ عنها في ٢٠١٦، والأكثر إثارة للقلق، هو الانخفاض الشديد في المدخرات والأصول مقارنة بالأعوام السابقة، وهو ما يبين أن الأسر المعيشية تستنفد مواردها أثناء إقامتها في مصر.

ويعتبر ثلثا أسر اللاجئين السوريين في حالة بطالة مؤقتة أو طويلة الأمد، لذا لا يزال عدد كبير منهم يعتمد على المساعدات النقدية وقسائم الأغذية، إذ يتلقى ٥٨٪ منها قسائم التغذية، ويتلقى ٣٦٪ منها المساعدات النقدية من برنامج الأغذية العالمي والمفوضية على التوالي، وإلى حد كبير لا تزال احتياجات كسب العيش للشباب والمهنيين والنساء والمتعلمين الباحثين عن وظائف لم تلب بعد، مما دفع عدد كبير منهم إلى العمل في وظائف أدنى من كفاءاتهم، وأفادوا بأن ظروف العمل غير مرضية لهم، أما الذين ينتهجون مسار العمل الحر، فيظل وضعهم مضطربا وغير مستقر، لأنهم لا يستطيعون الوصول إلا إلى عدد قليل من القنوات السوقية، كما أنهم يعانون من ضعف القوة الشرائية (تقييم الاحتياجات - ٢٠١٧)

ويجرى تحديث آلية الاستهداف للمساعدات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين، لإدراج الممارسات الجيدة في الحماية الاجتماعية (الاختبار بالوسائل غير المباشرة)، وسيتم تجريبها بدءاً من الربع الأخير في عام ٢٠١٨، وسيتم ربط نهج الاستهداف المراعي للحماية باستراتيجيات خروج واضحة، مثل الاعتبارات المتعلقة بسبل كسب العيش أو الحلول الدائمة.

التوجهات الاستراتيجية وخطة الاستجابة

تهدف الاستجابة الاستراتيجية للقطاع لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين الضعفاء، وفي الوقت ذاته تلبية الاحتياجات السوقية ذات الصلة بالإدماج الاقتصادي للاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة، وسيستمر دعم اللاجئين بالمنح النقدية غير المشروطة والموسمية، وتزويدهم، عند الاقتضاء، بالمنح المشروطة في مجال التعليم وحماية الطفل، وكذلك خدمات صحة الأم والطفل. وتُحسب المنح النقدية على أساس سلة شهرية للسلع الغذائية وغير الغذائية المتكررة (الغذاء وإيجار المسكن وتكاليف المواصلات والاتصالات والنظافة الصحية وما إلى ذلك)، وتسد المنح النقدية هذه الاحتياجات العاجلة وتساعد اللاجئين على تكوين أصول لحمايتهم من الصدمات والضغوط في المستقبل، ويعكس حصول اللاجئين على احتياجاتهم الأساسية النظام الوطني للحماية الاجتماعية[٢٢]، الذي يدعم ما يقرب من ١,٥ مليون أسرة مصرية ضعيفة، وسيوجه القطاع جهوده لضمان مواءمة التدخلات النقدية مع البرامج الوطنية لشبكة الأمان الاجتماعي في مصر، مثل برنامج "تكافل وكرامة"، من أجل إدراج اللاجئين في هذا البرنامج، كهدف طويل الأمد.

وسيواصل القطاع أيضاً اكتشاف سبل التعاون مع القطاعات الأخرى، والمؤسسات الوطنية والأكاديمية، والقطاع الخاص بشأن مسائل مختلفة، بما في ذلك، مواءمة النُهُج مع برامج التدخلات النقدية؛ وتعزيز الاستفادة المتبادلة بشأن تحديد الأهداف وتحليل البيانات وتبادلها واختيار المستفيدين ونهج جبر الضرر؛ والانتفاع ببرامج تقديم المساعدات النقدية، بما في ذلك، تجريب تقديم المساعدات النقدية على أساس الاستدلال البيومتري؛ وبناء قاعدة للأدلة بشأن أثر المساعدات النقدية على الحماية والنتائج التي تتوصل إليها القطاعات.

ويتطلب بناء سبل طويلة الأمد لكسب العيش نهجاً قائماً على أساس القدرة على الصمود، وذلك لدعم تمكين اللاجئين اقتصادياً، من خلال تيسير حصولهم على فرص أكثر استدامة للعمل الحر أو العمل بأجر، وسيتضمن ذلك برامج النقد مقابل العمل لإيجاد وظائف طارئة للأشخاص والمجتمعات المضيفة، مع تعزيز البنية التحتية والخدمات المجتمعية، في الوقت ذاته، للاجئين والمصريين على حد سواء، وسيستفيد هذا البرنامج من أوجه التآزر والصلات المشتركة فيما بين القطاعات المختلفة للخطة، من خلال مكون الخدمات (الصحة، والتعليم، .... الخ)، أما الحالات التي تعاني من جوانب معينة من الضعف، ولا سيما النساء، والتي تتلقى المنح النقدية الدورية، سيتم مراعاتها في إطار نهج شامل قائم على أساس الحماية.

علاوة على ذلك، فإن مطابقة فرص العمل وتنمية المهارات وتمييزها، سيؤدي دوراً مهماً في ضمان تحسين إمكانية وصول كل من اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة لسوق العمل القائم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الروابط والتنسيق مع القطاع الخاص والأطراف الفاعلة في مجال التنمية، ومن خلال الاستفادة من الثغرات في السوق المحلية على نحو متواصل.

وبالتوازي، ستقدم المساعدات الفنية والمالية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاقها، وسيسعى شركاء الخطة لزيادة ما يقدمونه من دعم من أجل تعزيز المنصات السوقية والوصول إلى الأسواق، كما سيتم مواصلة الصلات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية في مجال التوظيف/ التنمية في مصر وتزويدهم بالمزيد من الدعم، ويتضمن ذلك وكالة تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وغيرهم من الأطراف الفاعلة، ويجرى استكشاف الخيارات المتاحة للإدماج المالي للاجئين من خلال الأطراف الفاعلة ذات الصلة.

وعلى الرغم من ذلك، سيكون هناك دروس مستفادة قيمة يمكن استخلاصها من فهم الصلات بين الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش، ولا سيما، فيما يتعلق بالسبل المتاحة لمعظم الفئات المستفيدة الضعيفة لتحسين الوصول لخيارات مجدية لكسب العيش.

وأخيراً، سيسعى شركاء الخطة التابعين للأمم المتحدة لتحقيق الفعالية من حيث التكلفة، عند الاقتضاء، ففي الأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٧ و٢٠١٨، خصصت اليونيسيف تمويلاً للاحتياجات الأساسية الموسمية للمفوضية بموجب الإطار الاستراتيجي "للتشغيل الموحد"، وأتاحت تحقيق وفورات في الشراء والموارد البشرية والتمويل، والأهم من ذلك، تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية.

٢٢ يقدم "تكافل" دعم للدخل مشروط بمواظبة الأطفال في الفئة العمرية ٦-١٨ على الدراسة (نسبة حضور ٨٠٪)، وإجراء الفحوصات الطبية للأمهات والأطفال دون سن السادسة، وحضور الدورات الدراسية المتعلقة بالتغذية، وعلى النقيض، يقدم "كرامة" دعم للدخل غير مشروط لكبار السن وذوي الإعاقة.

إطار المساءلة

سيستمر إدماج المساءلة أمام اللاجئين في جميع مراحل برامج الخطة، مع التزام الأفرقة القطاعية العاملة مجتمعة بتحسين التواصل المتبادل.

وستكون التشاورات مع مجتمعات اللاجئين، من النساء والفتيات والرجال والفتيان، عنصرًا أساسيًا للشركاء في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش، وسيتم إدراجها في عمليتي التخطيط والتنفيذ، وستجرى مشاورات مع اللاجئين وأفراد المجتمعات المحلية على حد سواء، بما في ذلك النساء والفتيات والرجال والفتيان، وذلك من خلال عقد اجتماعات واتباع آليات لتجميع التعقيبات، وستقدم معلومات كافية عن تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين لجميع اللاجئين، وتوفير آليات مباشرة للإحالة للقطاعات الأخرى وستُقدم الخدمات للمحتاجين. وسيوفر شركاء الخطة أيضاً آليات للشكاوى والاستعراض؛ لضمان معالجة شواغل المجتمعات المحلية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

وسيكفل القطاع التنسيق والمساءلة عن طريق المتابعة والتقييم للتقدم المحرز، من خلال الأفرقة القطاعية العاملة في إطار الخطة، والتي ستجتمع شهرياً، وسيحدد القطاع مؤشرات الأداء الرئيسية، التي تمثل مجالات المخرجات الأساسية، والتي ستصدر كجزء من لوحات المتابعة الشهرية، وسيواصل الشركاء الاستفادة من "نظام إدارة المعلومات" ومنصة "معلومات الأنشطة" (Activity-Info)؛ لرصد التقدم المحرز في الإطار الشامل للمتابعة والتقييم، بما في ذلك، تصنيف المخرجات ذات الصلة حسب النوع الاجتماعي والبعد الجغرافي والسن، وسيواصل الشركاء أيضاً الاستعانة بنظام معلومات مساعدات اللاجئين، لتسجيل المساعدات التي تقدم للاجئين وتتبعها، وهذا النظام سيكفل تجنب ازدواجية الجهود ويعزز تنسيق المساعدات المقدمة في القطاعات وفيما بينها. وإذا اقتضى الأمر، ستعقد الوكالات أيضاً اجتماعات للأفرقة الفرعية، تركز على مخرجات معينة مثل تطوير سلاسل القيم والأقلمة والتدريب على المهارات، من أجل زيادة تنسيق أنشطتها ورصدها؛ لتعزيز التآزر والأثر.

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ بيدرو كوستا جوميز

لاجئ سوري يحصل على المساعدة النقدية الشهرية للمفوضية في مكتب بريد في مدينة ٦ أكتوبر في القاهرة.

جدول الاستعراض العام لاستجابة القطاع

الهدف ١:	تم توفير مساعدة الاحتياجات الأساسية						
الهدف الدلالي ١:	٪ من الأسر (أسر يعيلها ذكر/ أسر تعيلها أنثى) قادر على الوصول للخدمات الأساسية والايفاء بحاجاتهم الأساسية	**خطّ الأساس:**	٣٥٪ (١١,٠٠٠ أسرة)	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٧٥٪	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٧٥٪

أ- مكون اللاجئين							
المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
١,١ جرى منح مساعدة نقدية متعددة الأغراض إلى أكثر اللاجئين والمجتمعات المضيفة ضعفًا	# أسرة لاجئة (أسر يعيلها ذكر/ أسر تعيلها أنثى) استلمت مساعدة نقد متعددة الأغراض بمعدل شهري (مؤشر إقليمي)	٢٧,٩٢٥	٢٩,١٥٠	٤٠,٦٥٠,٥٥٩,٢١	٦,٠٩٧,٥٨٣,٨٨	٤٦,٤٧٠,١٢٣,٦٥	٦,٩٧٠,٥١٨,٥٥
٢,١ قدمت مساعدات الشتاء للاجئين السوريين خارج المعسكرات	# من الأسر (أسر يعيلها ذكر/ أسر تعيلها أنثى) تلقوا مساعدات الشتاء خارج المعسكرات (مؤشر إقليمي)	٢١,٢٢٠	٢١,٣٧٠	٥,٤٠٣,١٢٠,٠٠	٧٨٧,٩٦٨,٠٠	٥,٩٤٩,٥٦٢,٥٠	٨٦٧,٨٢٥,٠٠
٣,١ تمت متابعة التدخلات النقدية المجراة وتقييمها	# مبادرة للمتابعة/ التقييم تم إجراؤها			١٥٠,٠٠٠,٠٠	٢٢,٥٠٠,٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠	٢٢,٥٠٠,٠٠
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٤٦,٢٠٣,٦٧٩	٦,٩٠٨,٠٥٢	٥٢,٥٦٩,٦٨٦	٧,٨٦٠,٨٤٤

الهدف ٢ :	الإعتماد الذاتي وسبل العيش المستدام والآمن قد تحسّنت						
الهدف الدلالي ٢:	٪ من السكان المستهدفين (١٨-٥٩ سنة) ممن ي يحصلون على الحد الأدنى للأجور لأكثر من ٦ أشهر بالسّنة	**خطّ الأساس:**	٢٤٪	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٤٢٪	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٦٠٪

ب- مكون المرونة							
المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
٢,١ تحسنت فرص التوظيف	# الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول للتوظيف بأجر	٧,٦٥٩	٧,٦٨٩	٧,١٦٤,٤٩٩,١٢	١,٢٢٧,٨٥٤,٩١	٧,٢٣٠,٣٠٨,١٢	١,٢٣٩,٤٣٤,٩١
	# الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول للتوظيف الذاتي	٢,٥٢٧	٢,٦٦٧				
٢,٢ تحسنت القدرات والمهارات	# الأشخاص الذين تمت تنمية قدراتهم وتلقوا تدريبًا لأغراض سبل العيش	٩,٢٤٢	٩,٤٠٢	١,٤٤٥,٢٨٣,٣٦	٣٣٨,١٢٣,١٤	١,٥٤٥,٩١٤,٣٦	٣٥٨,١٨٦,١٤
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				٨,٦٠٩,٧٨٢	١,٥٦٥,٩٧٨	٨,٧٧٦,٢٢٢	١,٥٩٧,٦٢١

الهدف ٣ :	تحسنت قدرات الشركاء المحليّين على تزويد خدمات سبل العيش المستدامة وبناء مجتمعات متكيفة ومرنة						
الهدف الدلالي ٣:	# المدعومين من الحكومات المحليّة، البلديات والشركاء المحليّين	**خطّ الأساس:**	١	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠١٩:**	٥	**هدف المؤشر الموضوعي للعام ٢٠٢٠:**	٨

ب- مكون المرونة

المخرجات	مؤشرات المخرج	هدف المؤشر للعام ٢٠١٩	هدف المؤشر للعام ٢٠٢٠	المتطلب الميزاني (بالدولار الأمريكي)			
				الإجمالي لـ ٢٠١٩	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠١٩	الإجمالي لـ ٢٠٢٠	ميزانية الشباب والمراهقين للعام ٢٠٢٠
تعززت قدرات الشركاء المحليين على توفير سبل العيش للمجتمعات المحلية ودعم التنمية المحلية	# الدورات التدريبية المقدمة إلى الحكومة وموظفي القطاع العام	١	١	١٢١,٦٨٠,٠٠	١٢,١٦٨,٠٠	١٨٦,٦٨٠,٠٠	١٨,٦٦٨,٠٠
	# من تدخلات توفير سبل العيش (البنية التحتية/ الخدمات) للمجتمعات المحلية تم تنفيذها	٢٢	٢٢				
دعم التخطيط في مجال المرونة في إطار الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات	زاد حجم برامج المرونة الممولة			١٠٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠
	زيادة في # الشركاء المحليّين (خاصّ / عام) (يوثق في تقارير نصف سنوية)	٢	٢				
إجمالي المتطلبات الميزانية على مستوى المخرج				١٣١,٦٨٠	١٣,١٦٨	١٩٦,٦٨٠	١٩,٦٦٨

الصورة:
مفوضية اللاجئين/ سكوت نيلسون

تبيع اللاجئة السورية أميرة، مجموعة متنوعة من المجوهرات والملابس والحرف اليدوية الخاصة بعيد الميلاد المجيد المنزلية الصنع على طاولة في بازار العطلات، تحت رعاية شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٩ ديسمبر ٢٠١٧ في كاتدرائية القديسين في حي الزمالك في القاهرة، مصر. يعتمد الكثير من اللاجئين الحرفيين على البازارات الموسمية مثل هذا البازار، لتسويق سلعهم المنزلية الصنع إلى مجموعة أكبر من المشترين.

المتطلبـات المالية

حسب الوكالة	متطلبات الميزانية لعام ٢٠١٩			متطلبات الميزانية لعام ٢٠٢٠		
الوكالة/ المنظمة	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠١٩ (بالدولار الأمريكى)	مكون اللجوء	مكون الصمود	الإجمالى لعام ٢٠٢٠ (بالدولار الأمريكى)
اليونيسيف	١,٦٥٠,٠٠٠	-	١,٦٥٠,٠٠٠	١,٨٠٦,٧٩٦	-	١,٨٠٦,٧٩٦
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٤٤,٥٥٣,٦٧٩	١,٦٢٤,٩٢٨	٤٦,١٧٨,٦٠٨	٥٠,٧٦٢,٨٩٠	١,٦٢٤,٩٢٨	٥٢,٣٨٧,٨١٩
هيئة إنقاذ الطفولة	-	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	-	٧٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
هيئة الإغاثة الكاثوليكية	-	٣٢٠,٨٣٢	٣٢٠,٨٣٢	-	٣٢٠,٨٣٢	٣٢٠,٨٣٢
مؤسسة فرد	-	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	-	٣٦٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	-	٣١٥,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠	-	٣٨٠,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠
بلان انترناشيونال	-	٤٨٠,٧٠٢	٤٨٠,٧٠٢	-	٥٨٧,١٤٢	٥٨٧,١٤٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الإجمالى	٤٦,٢٠٣,٦٧٩	٨,٧٤١,٤٦٢	٥٤,٩٤٥,١٤٢	٥٢,٥٦٩,٦٨٦	٨,٩٧٢,٩٠٢	٦١,٥٤٢,٥٨٩

الاختصارات

3RP	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات
ACSFT	المجلس العربي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان
AMU	اتحاد الأطباء العرب
ANC	رعاية ما قبل الولادة
CAPMAS	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
CBO	منظمة مجتمعية
CEMONC	الرعاية التوليدية الطارئة الشاملة والعناية المركزة لحديثى الولادة
CRS	هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية
DAFI	مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية لصالح اللاجئين
EFRR	المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين
EWARN	شبكة الإنذار المبكر والاستجابة
ECD	النماء فى مرحلة الطفولة المبكرة
EGP	الجنيه المصرى
EPI	البرنامج الموسع للتحصين
EVAR	تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين فى مصر
FCS	درجة استهلاك الغذاء
FHH	أسرة معيشية تعيلها امرأة
FSOM	رصد نتائج الأمن الغذائى
HACT	النهج المنسق في التحويلات النقدية
HH	الأسرة المعيشية
HIS	نظام المعلومات الصحية
IAWG	الفريق العامل المشترك بين الوكالات
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICU	وحدة العناية المركزة
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISWG	الفريق العامل المشترك بين القطاعات
KG	مرحلة الحضانة
MEB	الحد الأدنى لسلة النفقات
MoHE	وزارة التعليم العالى المصرية
MHH	أسرة معيشية يعولها رجل
MoE	وزارة التربية والتعليم
MoFA	وزارة الخارجية
MoHP	وزارة الصحة والسكان
MSME	وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
NCCM	المجلس القومى للأمومة والطفولة
NCD	مرض غير سار
NCW	المجلس القومى للمرأة
NGO	منظمة غير حكومية
PHC	الرعاية الصحية الأولية
PRRO	العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش
PWD	الأشخاص ذوى الإعاقة
RSD	تحديد صفة اللاجئ
SCI	التحالف الدولى لإنقاذ الطفولة
SGBV	العنف الجنسى والعنف القائم على النوع الاجتماعى
SME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SRH	الصحة الجنسية والإنجابية
UASC	الأطفال غير المصطحبين والمنفصلين عن ذويهم
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطرى
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائى
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
US$	الدولار الأمريكى
WASH	توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WFP	برنامج الأغذية العالمى
WHO	منظمة الصحة العالمية

3RP
الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على
مواجهة الأزمات
استجابةً للأزمة السورية

مصر